A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/44/PV.21
20 October 1989

ARABIC

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد غوتييريز (نائب الرئيس)	(كوستاريكا)
ثم :	السيد غاربا (الرئيس)	(نيجيريا)
ثم :	السيد هيرست (نائب الرئيس)	(أنتيغوا وبربودا)

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد ولد بابا (موريتانيا)
السيد نغوين دي نين (فييت نام)
السيد إيفانز (استراليا)
السيد الدالي (اليمن الديمقراطية)
السيد ندينغا - أوبا (الكونغو)
السيد فان دونيم (أنغولا)
السيد أوباديباي (نيبال)

- تنظيم الاعمال

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

89-64209/A ١٣٩٠ش(٨٩)

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غوتييريز (كوستاريكا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد ولد بابا (موريتانيا) : يطيب لي بادئ ذي بدء وبمناسبة انتخابكم الباهر رئيسا للجمعية العامة ، أن أعرب لكم باسم الوفد الموريتاني عن تهانينا الحارة .

إن انتخابكم هذا ليعبِّر عما تتمتع به بلادكم الشقيقة ، نيجيريا ، من تقدير ومكانة مرموقة على الساحة الدولية ، ويعدّ كذلك تكريما لكفاءتكم الشخصية التي ستضمن بدون شك ، نجاح أعمال دورتنا تحت اشرافكم . وإننا لنهنئ سلفكم الدكتور دانتي كابوتو ، من الارجنتين الصديقة ، لما قام به من عمل جليل خلال دورتنا السابقة .

كما نقدم أصدق تمنياتنا إلى السيد الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كوييار للجهود المخلصة والدؤوبة التي ما فتئ يبذلها لصالح السلام والعدالة والمساواة التي تعتبر منظمتنا تجسيدا لها .

إن التحسُّن في المناخ السياسي الدولي ، والآفاق الجديدة لتسوية بعض النزاعات الاقليمية ، تبعث في النفوس آمالا جساما ، حيث بدأ السلام يتحقق لشعوب طالما ظلت محرومة منه .

فهذا التطور مكّن ، بين أمور أخرى ، من وقف العمليات العسكرية بين العراق وايران ، ومن ابرام اتفاقية حول أفغانستان ، وبدء عملية تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن استقلال ناميبيا ، ومواصلة المساعي الرامية إلى تسوية مشكلة الصحراء الغربية . وموريتانيا إذ تشيد بالتقدم الذي تم احرازه في سبيل تحقيق السلام لا يمكنها إلا أن تعرب عن قلقها البالغ إزاء استمرار الصراع في الشرق الأوس ، وكذا الممارسات العدوانية لسياسة التمييز العنصري التي ما زالت ترتكب ضد جميع شعوب افريقيا الجنوبية .

إن التضامن الذي لا يتزعزع ، والذي ما فتئت بلادي توليه للكفاح العادل والمشروع للشعبين الفلسطيني والجنوب افريقي ، ظل دائما من ثوابت سياستنا وهو موقف نابع من انتمائنا إلى كل من العالمين العربي والافريقي . فواقع بلادنا الجغرافي والبشري وتاريخها يؤهلانها للقيام بدور نشط وبناء في هذا المجال ، يتجلى من خلال جهودنا المتواصلة من أجل تعزيز العلاقات بين هذين العالمين ، ومن خلال انتسابنا الفعال إلى كافة الهيئات العربية والافريقية ، وجميع التكتلات الاقليمية في افريقيا الشمالية وفي جنوب الصحراء . وفي هذا الصدد ، فإن انشاء اتحاد المغرب العربي في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ في مراكش ، يستجيب لتطلعات شعوب المنطقة التي طالما تاقت إلى تحقيق هذا الهدف جيلا بعد جيل .

إن المجموعة الدولية وهي ترتاح وتعتز بما تم انجازه يجب أن لا يغيب عن ذهنها استمرار وجود مناطق ما زالت تعاني التأزم والتوتر ، مما يستدعي منا السعي الجاد والسريع لايجاد الحلول اللازمة .

وفي هذا السياق ، فإن قضية الصحراء الغربية ما زالت تستقطب اهتمام منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الامم المتحدة . ونعتبر قبول الطرفين المعنيين مقترحات الامين العام للسلام وكذلك مبادرة الحوار المباشر بين العاهل المغربي وممثلين عن جبهة البوليساريو في شهر كانون الثاني/يناير الاخير بمثابة خطوات ايجابية . ونأمل من صميم قلوبنا ، أن تجد هذه القضية في أسرع وقت حلا مرضيا ، مما سيساهم بلا ريب في دعم صرح المغرب العربي وتوطيد الوحدة الافريقية بصفة عامة .

إن تباشير الأمل هذه لا تلوح ، وياللأسف في كل الآفاق . ففي الشرق الأوسط ما زال الشعب الفلسطيني الباسل يئن تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلي الغاشم بالرغم من تكثيف نشاط المقاومة الذي يشتد يوما بعد يوم . والانتفاضة التي مر على اندلاعها الآن ما يقارب سنتين تزداد ضراوتها مما يثبت بما لا يدع مجالا للشك ، انها ليست مجرد حركة عابرة ، بل هي تعبير عن إرادة عميقة لشعب يرفض بأسره الاحتلال الأجنبي ، وبالتالي فإنها ستستمر ما دامت الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني مغتصبة .

إن هذه المأساة المستمرة منذ أكثر من أربعين سنة ظلت تثير استنكار الضمير الانساني في العالم بأسره . وأمامنا الآن فرصة تاريخية سانحة لايجاد حل شامل عادل ونهائي لقضية الشعب الفلسطيني التي تشكل بلا ريب لبّ النزاع في الشرق الأوسط .

فالقرارات الشجاعة التي صادق عليها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأخيرة في الجزائر ، ورسالة السلام التي وجهها السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس الدولة الفلسطينية إلى جمعيتنا العامة الموقرة خلال دورتها المنصرمة ، تعبر عن إرادة صادقة للسلام . ويعتبر كذلك بدء الحوار الأمريكي - الفلسطيني مؤشرا مشجعا .

إلا أن كل النوايا السلمية قد اصطدمت بتعنت اسرائيل التي تتمادى في غيها معتقدة أنه يمكنها وقف مجرى التاريخ باللجوء إلى الممارسات القمعية العمياء . وعلى كل اولئك الذين لهم تأثير ما على مجريات الأمور أن يزيحوا آخر العقبات التي تسد طريق السلام تمشيا مع القرارات والتوصيات التي تبنتها جمعيتنا العامة في أكثر من مناسبة .

إننا ما زلنا مقتنعين بأن السبيل الوحيد لتحقيق هذا الهدف هو عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت اشراف الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وهذا الحل يترتب عليه ، بالضرورة ، انشاء دولة فلسطينية مستقلة تكون عاصمتها القدس ، ويقتضي الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة .

إذا كان الخطر ما زال يهيمن على منطقة الشرق الأوسط بسبب السياسة العدوانية التوسعية الصهيونية ، فإن السلم والأمن ما زالا مهددين في افريقيا الجنوبية حيث يتمادى نظام التمييز العنصري البغيض في ارتكاب أبشع الجرائم ضد شعوب جنوب افريقيا .

فسياسة العنف التي ينتهجها ، كنظام للحكم ، ما فتئت تثير استنكار الضمير الانساني في العالم بأسره . وما زال وطنيون عظماء مثال نلسون مانديلا يقبعون في السجون . كما أن الحقوق الأساسية لشعب افريقيا الجنوبية ما زالت مغتصبة . إن سياسة نظام بريتوريا التي تعتبر جريمة ضد الانسانية لا يمكن أن تظل مستعمرة رغم شجبها بالاجماع من طرف الرأي العام الدولي . لذا ، فإننا نرى من الملح اتخاذ عقوبات شاملة والزامية ضد هذا النظام . وكل محاولة لتأخير أو عرقلة هذه العقوبات انما تؤدي إلى استمرار مأساة شعب جنوب افريقيا .

وموريتانيا ، كما أعربت عن ذلك عدة مرات وبرهنت عليه عمليا ، ستواصل دعمها للكفاح العادل لشعب جنوب افريقيا حتى القضاء نهائيا على نظام التمييز العنصري البغيض .

وفي ناميبيا أصبح الأمل يلوح في الأفق مع بدء تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن . فبعد ما عاناة الشعب الناميبي من ويلات حرب شرسة خاضها من أجل التحرير الوطني بدأت تباشير تسوية نهائية ، مما سيحقق السلام الذي بذل ذلك الشعب بقيادة منظمته "سوابو" كل غال ونفيس من أجله . بيد أنه في هذه المرحلة الحرجة التي سيتقرر فيها مصير أمة بأسرها ، لابد من المزيد من اليقظة والحزم حتى تتحقق تماما التطلعات المشروعة للشعب الناميبي .

وموريتانيا ، إذ تنوه بالجهود التي يبذلها جميع الأطراف من أجل بلوغ هذا الغرض ، تأمل أن يقود المسلسل الذي بدأ تنفيذه إلى استقلال ناميبيا بقيادة منظمة "سوابو" الممثل الوحيد للشعب الناميبي .

وفي الخليج ، انتهت الحرب بين الدولتين الجارتين العراق وايران بفضل التوصل إلى اتفاقية وقف اطلاق النار التي دخلت حيز التنفيذ في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ . وموريتانيا التي ما فتئت تسعى لوقف هذه الحرب المدمرة ترتاح لوقف القتال وتعرب عن أملها في أن يتم اجراء مفاوضات مباشرة بدون أي شرط مسبق تحت رعاية الامين العام لمنظمة الامم المتحدة حتى يتسنى في أسرع وقت ابرام اتفاقية لسلام شامل ودائم وعادل مما يضمن الاستقرار في المنطقة ويمكن الشعبين من تكريس طاقاتهما ومواردهما لمجهود التنمية .

وفي أفغانستان سمحت اتفاقية ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ بالانسحاب الشامل لجميع القوات الأجنبية . وبلادي لا يسعها إلا أن ترحب بالانتصار الرائع الذي حققه شعب أفغانستان المسلم الشقيق الذي بذل كل التضحيات النضالية من أجل حريته وكرامته . ونأمل في أن يتجاوز الافغان خلافاتهم حتى يتسنى لهم العمل من أجل إعادة بناء وطنهم .

وفي كمبوتشيا تدعو المساعي السلمية المتواصلة إلى التفاؤل . وأن أي حل لهذه القضية يجب أن يكون قائما على أساس القرارات السديدة لجمعيتنا العامة التي تحث على ضرورة انسحاب جميع القوات الأجنبية بدون أي قيد أو شرط وبممارسة الشعب الكمبودي حقه في تقرير مصيره بنفسه .

وفي أمريكا الوسطى بدأت انطلاقة مسلسل السلام بمقتضى اتفاقية (تيلا) . وموريتانيا تنوه بهذا التطور الايجابي وتأمل أن يقود إلى سلام عادل ودائم في تلك المنطقة .

وفيما يتعلق بالقضية الكورية ، ظلت موريتانيا تحبذ التوحيد السلمي في شبه الجزيرة مما يضمن مصلحة الشعب الكوري بأسره . وهذا التوحيد لابد أن يكون عن طريق المفاوضات والحوار ، ونحن نشيد بالخطوات التي تم انجازها من لدن الطرفين في هذا الصدد ونرجو أن تتكلل بسرعة بالنجاح .

إن الأوضاع الاقتصادية العالمية ما زالت تشغل بال الكثيرين . ففي حين سجلت الدول المصنعة نموا ملحوظا ، بقيت اقتصاديات الدول النامية في تدهور مستمر بالرغم من الاصلاحات والبرامج التصحيحية الجذرية التي عمدت اليها حكومات تلك الدول . والهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية ما زالت تتسع : فهذه الدول تواجه إلى حد الآن تدهور أسعار منتوجاتها الأساسية وعبء المديونية بالاضافة إلى مختلف العراقيل الموضوعة أمام نقل التكنولوجيا إليها .

وقد أكد رؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة أخيرا في مؤتمر بلغراد بأن استئناف الحوار بين الشمال والجنوب والمفاوضات الشاملة من أجل وضع نظام اقتصادي دولي جديد ، هو الذي سيمكن من دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى الشعوب السائرة في طريق النمو .

إن الترابط بين الأمم ، وتفاعل المشكلات المطروحة ، وتشابك المصالح ، كلها تحتم سلوك هذا المنهج . وعسى المؤتمر الثاني للأمم المتحدة حول البلدان الأقل نموا ، وكذا الاستراتيجية الدولية الرابعة للتنمية أن يساهما في تحقيق هذا الهدف .

إن البلدان النامية تئن تحت عبء ديون باهظة يقضي تسديدها على جميع مجهوداتها التنموية ويؤدي إلى وضعية تعود نتيجتها الاجمالية لصالح الدول المتطورة . وقد أصبح تغيير هذه الوضعية ضرورة ملحة ، مما يدعو إلى توسيع وتعميق مختلف المبادرات التي أعلن عنها بهذا الخصوص . ولا يسعنا هنا إلا أن ننوه بما قامت به بعض الدول مثل ألمانيا الاتحادية ، وفرنسا ، وكندا .

ولا يزال الوضع الاقتصادي حرجا في افريقيا . فقد انخفض الانتاج من جديد مقارنة بعدد السكان في القارة . وجهود التنمية لا تزال تكبلها عوامل خارجية لا سلطان لافريقيا عليها . وفضلا عن ذلك تتعرض افريقيا للآثار المأساوية للجفاف والتصحر وغزو الجراد المهاجر .

وما من بلد افريقي يستطيع وحده التغلب على الآثار المتضافرة للأزمة الاقتصادية والكوارث الطبيعية .

بيد أن البلدان الافريقية قد قامت باصلاحات جذرية واسعة النطاق طبقا للتعهدات الواردة ضمن البرنامج الأولي للتقويم الاقتصادي لافريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . إلا أن التعاون الذي يجب أن ينطوي عليه هذا البرنامج لم يتحقق عمليا وبالتالي فإن مسؤولية الاسرة الدولية تظل كاملة فيما يتعلق بالاسهام في عملية التقويم الاقتصادي في القارة وتنميتها .

وعلى المدى القريب ، يجب البحث عن حل مناسب لمشكل المديونية . وأفضل طريق للوصول إلى ذلك في نظرنا ، هو استدعاء مؤتمر دولي لهذا الغرض .

وعلى الصعيد الوطني فإن موريتانيا ماضية في مواصلة الاصلاح الاقتصادي الذي بدأته منذ سنة ١٩٨٥ ، فقد شرعت مؤخرا في تنفيذ برنامج نهوض اقتصادي حظي بدعم الممولين ، وعلى الخصوص اخواننا العرب ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي . وهذا البرنامج يرمي على المدى البعيد ، إلى ضمان تنمية وتقدم اجتماعي واقتصادي مستقلين .

ومشاركة السكان في هذا المجهود التنموي ، قد أصبحت فعلية ، بسبب تعميم الديمقراطية القاعدية التي تترك لكل البلديات الحضرية والريفية ، استقلالية التسيير .

إن المعركة الجارية لمحاربة الامية ، هي جزء مهم من هذا البرنامج التنموي حيث انشئت كتابة للدولة بهدف القضاء على هذا الداء في حدود سنة ٢٠٠٠ .

وقد وجهت عناية خاصة لمشاركة المرأة التي أصبحت تلعب دورا متعاظما داخل المجتمع ، ومن أجل ابراز أهمية هذا الدور أنشئت منذ سنة وزارة مكلفة بشؤون المرأة .

وانتهز هذه المناسبة لأتوجه بخالص الشكر والامتنان لجميع الدول والمنظمات الدولية التي ساهمت وتساهم في انجاز مختلف مشاريعنا التنموية . وعلى وجه الخصوص ، فإننا نشكر هذه الدول والمنظمات على ما قامت به حديثا عندما اضطر عشرات الآلاف من مواطنينا في ظروف مأساوية إلى العودة إلى أرض الوطن . فقد بادرت هذه البلدان

الصديقة ، والمنظمات الدولية إلى الاسهام بسخاء في مجهودنا الرامي إلى إعادة دمج هؤلاء المواطنين في الحياة الوطنية .

إن المسائل الاقتصادية تشكل من وجهة نظرنا أكبر تحديات هذا العصر وتستحق بالتالي اعطاءها عناية خاصة .

والمفارقة هنا هي أن المصادر الموجودة في الأرض والتقدم العلمي والاكتشافات التقنية التي تم التوصل إليها تمكّن من الوفاء بجميع حاجيات الانسانية .

إلا أن بعض الدول تبدو غير مقتنعة بضرورة أخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار إذ تتمادى في تخصيص امكانيات بشرية ومادية وتقنية هائلة لسباق التسلح .

ويوجد تناقض خطير بين ما ينفق من أموال طائلة في صناعة الأسلحة المدمرة وتطويرها وتكديسها . وبين البؤس المزري الذي يعيش فيه ثلثا سكان العالم .

إن تكديس الأسلحة لا يضمن اطلاقا توفير الأمن بل يقود إلى السباق نحو التسلح وإلى عدم الثقة والاطمئنان لدى الدول ، وقد حان الوقت لوضع حد لهذا التصعيد ، واللجوء باستمرار إلى الوسائل السلمية من أجل تسوية الخلافات والبحث عن الأمن عن طريق نزع شامل للسلاح تحت رقابة دولية حقيقية .

ونحن مرتاحون في هذا الاطار للتطورات الايجابية التي حدثت في السنوات الأخيرة إلا أننا نأمل أن يتم احراز مزيد من الانجازات في هذا المجال . ويجب أن تمكّن اجراءات نزع السلاح من توفير مصادر جديدة إضافية لصالح التنمية ، مما سيساهم بدون شك في تسوية المشكلات الاقتصادية الدولية الملحة وبالتالي يزيد من إزدهار ورفاهية البشرية بأسرها .

إن حل المشكلات الاقتصادية العالمية وكذا النزاعات المستمرة هو في متناولنا ويكفي لتحقيق هذا الغرض الالتزام بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واللجوء إلى طرق وأساليب التسوية التي تحددها . والنجاحات المسجلة في هذا الصدد تعتبر هامة إلا أنه يجب تعزيزها . فشعوب العالم تطمح للسلم الذي هو مفتاح التنمية ، والمسؤولية الرئيسية في هذا المجال تقع على عاتق منظمة الأمم المتحدة التي أنشئت من أجل صيانة السلم والأمن الدوليين وحل المشكلات الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي .

إنه من أجل القيام بهذه الرسالة النبيلة على أكمل وجه فإن المنظمة بحاجة إلى ثقة جميع أعضائها . والعناية المتزايدة التي تتمتع بها منظمتنا الآن تبشر بهذا الصدد بمستقبل واعد .

إن الجمهورية الاسلامية الموريتانية التي ظلت وفية لمبادئ ميثاق الامم المتحدة وتعمل دوما وفقا لروحها ، لعلى يقين من أنه ما من وسيلة للتصدي للتحديات العالمية التي نواجهها سوى التشبث بالمبادئ الانسانية السامية التي تجسدها منظمتنا .

السيد نغوين دي نين (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية أن يتقدم بتهانئه إلى الرئيس على انتخابه بالاجماع لرئاسة الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . وإنني على ثقة من أن توجيهاته ستساعد على ضمان نجاح الدورة الحالية في القيام بمهمتها السامية .

كما أود أن أعرب عن تقديرنا للسيد دانتي كابوتو ، رئيس الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة على مساهمته في النجاح الذي أحرزته الدورة المنصرمة . واسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفدي الخاص للجهود التي يبذلها الامين العام للامم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، من أجل حفظ السلم وحل النزاعات الاقليمية في أجزاء عديدة من العالم خلال العام الماضي .

منذ أن اختتمت الدورة الثالثة والاربعون للجمعية العامة ونحن نشهد تغيرات عميقة في العلاقات الدولية يكمن أساسها في تقدم الثورة العلمية والتكنولوجية على نحو لم يسبق له مثيل بالاضافة إلى النضال المرير الذي تخوضه جميع شعوب العالم من أجل السلم والاستقلال الوطني والاشتراكية على مدى الاربعين عاما الماضية .

واليوم ، تتشاطر جميع الشعوب رغبة مشتركة في تحقيق السلم والاستقرار وتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية . فقد أصبح الجنس البشري يعي الاخطار التي تنجم عن ويلات الحرب النووية ولا يزال يشعر بالقلق إزاء استعداد بعض الدوائر الحاكمة لمواصلة سباق التسلح . وفي الوقت الذي تتشدق فيه هذه الدوائر بضرورة استمرار بالسلم ونزع السلاح ، لا تزال ترسانات أسلحة التدمير الشامل التابعة لها ضخمة كالسابق ، واحتفظت ميزانياتها العسكرية السنوية بمستوياتها السابقة ولا تزال تنشئ المزيد من القواعد العسكرية في الخارج . ولذلك ، تعد الحيلولة دون نشوب حرب نووية

وإزالة هذا الخطر والدفاع عن السلم العالمي مهمة أساسية ومعركة شاقة يجب أن يخوضها المجتمع الدولي .

وإننا نؤيد بقوة الاقتراحات البناءة التي قدمتها البلدان الأعضاء في معاهدة وارسو بشأن القضاء على الأسلحة النووية التكتيكية في أوروبا . ونرحب بحرارة بمبادرات الاتحاد السوفياتي الايجابية التي طرحها الرئيس غورباتشوف في كانون الأول/ ديسمبر الماضي في الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة ، ووزير الخارجية شفردنادزه في الدورة الحالية ، بشأن القوات المسلحة التقليدية ، وفرض حظر شامل على جميع التفجيرات النووية والأسلحة الكيميائية . ونحن نشاطر رأي جميع البلدان الأعضاء تقريبا فيما يتعلق بالحاجة الماسة إلى الإبرام المبكر لاتفاقية حظر جميع الأسلحة الكيميائية .

لقد أدت الوثائق السياسية المتصلة بالأمن الدولي ونزع السلاح والصادرة عن مؤتمر القمة التاسع لبلدان عدم الانحياز المنعقد مؤخرا في بلغراد ، في يوغوسلافيا ومبادرات السلم للدول الست التي طرحت على مدى السنوات الخمس الماضية منذ عام ١٩٨٤ إلى ظهور قوة دفع ايجابية في النضال من أجل السلم ونزع السلاح .

ومما لا شك فيه أن قوى السلم قد سادت على قوى الحرب ، بيد أن الطريق المؤدي إلى عالم خال من الأسلحة النووية والعنف في العلاقات الدولية لا يزال محفوفا بالمخاطر والمصاعب . وفي الوقت الحالي ، نشهد محاولات لإعادة رسم الخريطة السياسية للعالم عن طريق "التخريب السلمي" وبالتالي إضعاف الاشتراكية من الداخل . لكن هذا ليس إلا وهما . ففي غضون العقود القليلة الماضية ، اختار ما يزيد عن ثلث البشرية طريق الاشتراكية . وبدأ التأثير الايجابي للنظام الاشتراكي الجديد يزداد قوة . إن اسهامات الاشتراكية تكمن في أساس التغيرات التي تطرأ في عالمنا اليوم . وعلى الرغم من الصعوبات المؤقتة . فستواصل قوى الاشتراكية مسيرتها العادلة وهي متأكدة من التغلب على كل العقبات ومن تزايد قوتها لكي تسهم اسهاما كبيرا في تطور البشرية .

وثمة تهديد آخر على نفس الدرجة من الخطورة لا يزال يثير قلق جميع البلدان وهو الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية . إن أهداف وغايات الاستراتيجية الإنمائية الدولية للعقد الإنمائي الثالث للأمم المتحدة (١٩٨١ - ١٩٩٠) لم تنفذ .

لقد أصاب الركود الانتاج ، وانخفض متوسط دخل الفرد ، وعانت مئات الملايين من البطالة والجوع ، وتجاوزت الديون الخارجية ١,٣ تريليون من دولارات الولايات المتحدة ، ووصل تدفق الموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة إلى ما يربو على ٣٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة سنويا . ويبلغ عدد الاميين ما يقرب من بليون أمي .

وتتسع باطراد الفجوة في مستويات التنمية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية وفي مستويات المعيشة بين البلدان النامية والمتقدمة . وتتعرض هذه البلدان لخطر تركها متخلفة تتخبط في بؤسها وتأخرها ، الامر الذي سينجم عنه أثر سلبي للغاية على الحالة الاقتصادية العالمية وعلى العلاقات الاقتصادية الدولية .

ومما يتسم بأهمية قصوى ، لتجنب تلك الحالة ، إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ترتكز فيه العلاقات الاقتصادية الدولية على الانصاف الحقيقي والمساواة والديمقراطية . وينبغي وضع حد فوري وغير مشروط لأعمال الحصار الاقتصادي والحظر واستخدام المساعدة الاقتصادية أداة لممارسة الضغط السياسي ، وإلقاء أعباء التكيف الاقتصادي على كاهل البلدان النامية ، وتسخير رؤوس الاموال والتكنولوجيا لمواصلة الهيمنة على البلدان النامية واستغلالها . وينبغي أن تكون البلدان النامية حرة تماما في اختيار نظامها الاقتصادي والسياسي بغير تدخل أو ضغط خارجيين . ويعتبر استئناف المفاوضات بين الشمال والجنوب مطلبا مشروعا وعادلا . والقرار بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في نيسان/ابريل ١٩٩٠ تكرس للتعاون الاقتصادي الدولي ، وبوجه خاص لتنشيط النمو والتنمية الاقتصاديين للبلدان النامية ، والاعتماد المزمع في ١٩٩٠ للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع ، ١٩٩١-٢٠٠٠ ، مبادرتان هامتان قامت بهما البلدان النامية . وسيوفر هذان الحدثان فرصة طيبة للأمم كلها ، وخاصة للبلدان المتقدمة ذات اقتصاد السوق ، للعمل معا على ايجاد حل فعال للصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلدان النامية ، وللتصدي في الوقت نفسه للمشاكل العالمية المعقدة التي تواجه الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية .

إن المطلب الخاص بتعزيز التعاون الدولي من أجل حماية البيئة مطلب ملح وأساسي وطويل الاجل . ونحن نأمل أن يخلص المؤتمر العالمي الثاني المعني بالبيئة والتنمية ، المزمع عقده في موعد أقصاه ١٩٩٢ إلى اعتماد مدونة سلوك لحماية البيئة وصونها تحقيقا للصالح المشترك للمجتمع الدولي .

ونحن نؤيد أيضا تأييدا كاملا كل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات واساءة استخدام المخدرات ، وهما آخذان في الانتشار في كل أنحاء العالم .

لقد شهدنا تطور العملية المضنية والمعقدة المتمثلة في البحث عن حلول سياسية للصراعات الإقليمية الكثيرة والمستمرة منذ عدة عقود .

ففي ناميبيا بدأت مع التوقيع على الاتفاقات المتعلقة بجنوب غرب افريقيا ، عملية منح الاستقلال لناميبيا وفقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بالرغم من أن تلك البداية لم تكن سهلة . ونحن نأمل أن يتمكن المجتمع الدولي قريبا من أن يرحب بناميبيا المستقلة وذات السيادة . وتحقيقا لهذه الغاية ، يتعين أن تحترم كل الأطراف المعنية ، وخاصة نظام جنوب افريقيا ، القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) والاتفاقات التي تم التوصل إليها احتراما كاملا وصارما ، كفالة لتوفير الظروف اللازمة لاجراء انتخابات حرة ونزيهة في الإقليم .

ونحن نرحب بالجهود التي بذلتها بلدان أمريكا الوسطى وبالاتفاقات التي توصلت إليها بغية إعادة احلال السلم والاستقرار في المنطقة . ويجب احترام تلك الاتفاقات بغير تدخل خارجي .

وكذلك تؤكد فييت نام مجددا ، وبأكبر قدر من القوة ، تأييدها لكوبا الاشتراكية وتضامنها معها . كما نعرب عن تأييدنا لشعبي نيكاراغوا وبنما في نضالهما للدفاع عن استقلالهما وسيادتهما وسلامتهما الإقليمية ضد التدخل الخارجي ، وخاصة في هذا المنعطف . ونؤيد موقف جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية فيما يتعلق بإعادة التوحيد السلمي لكوريا .

ويجب أن يقابل حسن النية الذي أظهرته جمهورية أفغانستان والاتحاد السوفياتي بتنفيذهما الدقيق لاتفاقات جنيف المتعلقة بأفغانستان بخطوة مماثلة . إذ يجب على الأطراف الأخرى المعنية أن تقوم ، بالمثل ، بتنفيذ تلك الاتفاقات تنفيذا صارما .

ونحن نؤيد النضال العادل للشعب الفلسطيني تأييدا قويا . لقد سهل الموقف البناء الذي اتخذته دولة فلسطين ايجاد حل سياسي لقضية فلسطين . ونحن ندعو إلى عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط بمشاركة كل الأطراف المعنية ودولة فلسطين على قدم المساواة .

خلال ما يزيد على عام حدثت تطورات ايجابية في البحث عن تسوية سياسية شاملة للمسألة الكمبودية ، وخاصة بعد أن أصدرت دولة كمبوديا وجمهورية فييت نام الاشتراكية ، بمساعدة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، بيانهما المؤرخ في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٩ الذي أُعلن فيه أن الانسحاب الكامل للقوات الفييتنامية المتطوعة من كمبوديا سيستكمل بحلول آخر أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وقد أنجزت فييت نام بنجاح ، وفاء منها بالتزامها على نحو دقيق ، الانسحاب الأخير بين ٢١ و ٢٦ أيلول/سبتمبر الماضي ، تحت أعين ما يزيد على مائة مراقب من عشرين بلدا وست منظمات دولية وما يزيد على أربعمائة صحفي أجنبي . لقد أنجز الأبناء البواسل للأمة الفييتنامية مهمتهم المقدسة وعادوا إلى وطنهم . وقد اعترف الرأي العام الدولي بهذه الحقيقة ذات الأهمية الحاسمة . وإنني أشعر بسرور بالغ لأن وفودا كثيرة قد قيّمت في هذا المحفل نية فييت نام الحسنة تقييما موضوعيا . ومن هذه المنصة أعلن رسميا أنه اعتبارا من ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩ لم يتبق في كمبوديا جندي فييتنامي متطوع واحد سواء كان مقاتلا أو مستشارا أو موظفا عسكريا . والحجج التي طرحتها أقلية بغية تشويه الحقيقة لا تستخدم إلا مبررا لمواصلة الحرب من أجل إعادة النظام الدموي ، أو ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للشعب الكمبودي .

إن الانسحاب الكامل للقوات الفييتنامية من كمبوديا اسهام مهم وأساسي في التسوية السلمية للمسألة الكمبودية . فهو يحل احدى القضيتين الرئيسيتين أمام إيجاد حل سياسي شامل وفقا لما قررته اجتماعات جاكرتا غير الرسمية . والمهمة التي تطرح نفسها الآن هي مواصلة حل القضية الرئيسية الثانية المرتبطة بانسحاب القوات ، وهو شرط لا غنى عنه إذ ما أريد التوصل حقا إلى تسوية شاملة .

والمسالة الرئيسية الثانية هي ضرورة منع زمرة بول بوت الدموية من إشعال الحرب الاهلية ، وإعادة نظام حكمها السابق القائم على الإبادة الجماعية الى كمبوديا . وهذه مسالة سياسية أساسا ، كما أنها تمثل مطلبا حتميا للشعب الكمبودي ، الذي كان ضحية لويلات الإبادة الجماعية التي تنفذها بول بوت ، فضلا عما يتوخاه الضمير الإنساني الذي لا يريد أن يرى كابوس ميادين القتل يتكرر مرة أخرى ، خصوصا وأنه قد احتفل منذ وقت ليس ببعيد بالذكرى السنوية الأربعين لاتفاقية منع جريمة الإبادة والمعاقبة عليها . وتحقيقا لهذه الغاية ، يتعين على البلدان المعنية أن تفي بدقة بالتزاماتها وذلك بوضع نهاية لكل المعونات العسكرية الى جميع الأطراف الكمبودية ، والامتناع عن أي عمل قد يشجع الحرب الاهلية وعن التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوديا . وسيكون ذلك محكا لإثبات حسن نيتها وما إذا كانت تود حقيقة أن تساعد على تحقيق السلم الدائم والمصالحة الوطنية في كمبوديا .

واستنادا الى الحوار الذي جرى بين الجانبين في كمبوديا ونتائج الاجتماعين غير الرسميين الأول والثاني في جاكرتا ، عقد المؤتمر الدولي بشأن كمبوديا في باريس في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه الى ٣٠ آب/أغسطس تحت رئاسة مشتركة من فرنسا وإندونيسيا . وعلى الرغم من أن بعض الخلافات الاساسية لاتزال معلقة ، فإن مؤتمر باريس وافق على مسائل هامة كثيرة ، وبذلك يكون قد وضع الأساس لتسوية شاملة ومبكرة للمشكلة الكمبودية . ومن الأمور المتفق عليها بشكل عام أن الزخم الذي تولد عن مؤتمر باريس ينبغي الإبقاء عليه ومواصلة البناء على نتائجه الأولية ، إذ أريد أن يعود السلم الدائم والاستقرار قريبا الى كمبوديا وجنوب شرقي آسيا ككل . وسيكون ذلك وفقا لروح البلاغ الذي أصدره رئيسا المؤتمر الفرنسي والإندونيسي يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر .

لقد بين مؤتمر القمة التاسع لبلدان عدم الانحياز المعقود في بلغراد في الفترة من ٤ الى ٧ أيلول/سبتمبر الماضي مرة أخرى النهج الحكيم الذي تتبعه حركة عدم الانحياز تجاه مسالة جنوب شرقي آسيا وكمبوديا . ونحن نقدر حق التقدير الجهود

الدؤوبة التي يبذلها الامين العام شخصيا لإقناع البلدان المعنية والاطراف الكمبودية على الدخول في المفاوضات . وفي مواجهة التطورات الجديدة في الموقف في كمبوديا وجنوب شرقي آسيا ، ينبغي للجمعية العامة أن تعتمد في دورتها الرابعة والاربعين نهجا موضوعيا ، وأن تمتنع عن مساندة جانب دون الآخر ، لأن ذلك لن يؤدي إلا الى نفس الطريق المسدود الذي شهدناه طوال السنوات العشر الماضية . وينبغي ألا تتكرر الاعمال التي تعوق فعلا الدور الذي يجب أن تضطلع به الامم المتحدة . وأملنا المشترك في هذه المرحلة أن نرى هذه الهيئة العالمية الهامة وقد دللت على إنصافها ونزاهتها .

إن ما يهم المجتمع الدولي الآن هو ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لمنع الحرب الاهلية التي بدأتها عصابة بول بوت الدموية وأحزاب المعارضة الاخرى التابعة للخمير . وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر الماضي طرح رئيس وزراء تايلند مبادرة تدعو الى وقف إطلاق النار بين الاطراف الكمبودية وعقد اجتماع غير رسمي بشأن كمبوديا . وتؤيد فييت نام الجهود التي يبذلها رئيس وزراء تايلند ، التي تستهدف تعزيز وقف إطلاق النار ومنع الحرب الاهلية بعد الانسحاب الكامل للقوات الفييتنامية ، وتقليص المعونات العسكرية للأطراف الكمبودية ، والحيلولة دون عودة نظام الإبادة الجماعية الى كمبوديا .

وتؤيد فييت نام موقف دولة كمبوديا الذي يقضي بالإبقاء على الوضع القائم السياسي والعسكري في كمبوديا في الفترة الانتقالية بين انتهاء الانسحاب الكامل للقوات الفييتنامية وإجراء الانتخابات العامة ، ومراعاة وقف إطلاق النار بين القوات الكمبودية المتعارضة . فالشعب الكمبودي وحده هو الذي يستطيع من خلال الانتخابات العامة الديمقراطية التي تجرى بحرية تحت إشراف دولي أن يغير الوضع القائم وأن يختار نظامه السياسي وفقا لرغبته .

وفي رأينا أنه ينبغي لجميع البلدان أن تحترم استقلال كمبوديا وحيادها ، وأن تمتنع عن التدخل في شؤونها الداخلية . إننا نؤيد تحويل جنوب شرقي آسيا الى منطقة سلم وحرية وحياد وفقا للمبادئ التي طرحتها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية .

ونحن إذ نقف على عتبة القرن الحادي والعشرين نجد أنه من المؤكد أن النضال الذي لا يكلل من أجل السلم والاستقلال الوطني والتنمية والتقدم الاجتماعي سيمضي بنجاح حتى تتمكن الأجيال المقبلة من التمتع بسلم دائم والارتقاء الى آفاق جديدة للحضارة الإنسانية .

لقد كان العمل من أجل مستقبل أطفالنا وتعليم أجيالنا المقبلة الغاية الكبرى التي توخاها طوال حياته الرئيس الراحل هوشي منه ، الذي سيحتفل الشعب الفييتنامي وشعوب العالم أجمع في عام ١٩٩٠ بذكرى ميلاده المئوية باعتباره بطل التحرير الوطني الفييتنامي وأحد عظماء رجال الحضارة ، كما قرر المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة . ونغتنم هذه الفرصة لنعلن تأييدنا للاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل ، وعقد مؤتمر القمة القادم المعني بالطفل والمؤتمر العالمي للتربية والتعليم لقد تعهد الشعب الفييتنامي ، الوفي لمثل الرئيس الراحل هوشي منه ، بأن يبذل قصارى جهده لتعزيز تضامنه وصداقته مع دول العالم الاخرى وأن يساهم في انتصار قوى السلم والاشتراكية ويتجه نحو بداية الالف سنة القادمة بإيمان قوي بمستقبل مشرق للسلم والتنمية وحياة سعيدة على كوكبنا هذا .

السيد إيفانز (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أتوجه بتهنئة حارة الى الرئيس على انتخابه لرئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة . فهو يجلب معه خبرته الواسعة في الشؤون الدولية التي اكتسبها بشكل عام خلال تقلده منصبه السابق كوزير لخارجية بلده للإفادة منها في أدائه لدوره الجديد في الامم المتحدة . ويعود تاريخ العلاقات بين استراليا ونيجيريا الى اليوم الاول الذي قامت فيه دولته ، وهذه العلاقات تتميز دائما بكونها وثيقة ومثمرة . وإني لاتطلع الى التعاون الوثيق معه شخصيا أثناء وجودي هنا ، والى خاتمة مثمرة لاعمال الجمعية العامة تحت رئاسته .

إن هذا العام يوافق الذكرى السنوية الخمسين لاندلاع الحرب العالمية الثانية التي أودت بحياة أعداد هائلة من البشر وسببت دمارا طائلا أكثر مما حدث في أي صراع

في تاريخ الإنسانية . وترتبط نهاية تلك الحرب ارتباطا وثيقا بإنشاء الامم المتحدة . لقد كان إنشاء هذه المنظمة والهدف الذي استهلمته باستمرار هو رؤية السلم العالمي يتحقق ويستمر من خلال التعاون الدولي .

وقد حان الوقت لأن نفكر بإمعان في كيفية تطور هذه الرؤية ، وأن ننظر الى الوراء لنرى الانجازات التي تحققت والأعمال التي يمكن إنجازها ، وأن نتساءل ما الذي ينبغي عمله للارتقاء بدور الامم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين الى أقصى حد ممكن . وهكذا فإني أريد أن أركز كلمتي التي أسهم بها في هذه المناقشة العامة باسم استراليا على ثلاثة أفكار رئيسية تتعلق بدور الامم المتحدة في صنع السلم ، وحفظ السلم ، ونزع السلاح . وسيكون هذا الإسهام مبنيا على موقف استراليا ، باعتبارها عضوا مؤسسا في الامم المتحدة ، ودولة ترى دائما في الامم المتحدة السبيل الوحيد الذي يمكّن البلدان الصغيرة والمتوسطة من أن تعرب عن آرائها في المسائل الدولية ، ودولة سعت على مدى السنين لأن تسهم بشكل بناء في جهود الامم المتحدة المبذولة في هذه المجالات الثلاثة وهي صنع السلم وحفظ السلم ونزع السلاح .

إن الإرادة السياسية للمجتمع الدولي بتزويد الامم المتحدة بالقدرة على القيام بدورها الذي توخاه مؤسسوها ، ظلت تضعف وتقوى على مدى السنوات التي أعقبت مؤتمر سان فرانسيسكو الذي صاغ ميثاق الامم المتحدة . وفي معظم هذه الفترة ، كما نعرف جميعا تمام المعرفة ، ألقت الحرب الباردة بظلال كثيفة على أعمال المنظمة . فقد شلت فاعلية مجلس الامن ، وأضعفت قدرة الامم المتحدة على معالجة الصراعات الإقليمية ، وأدخلت بعد الشرق والغرب من الناحية العملية في كل مجال من أعمال المنظمة .

وفي المقابل ، فإن ما يحدث الآن من ذوبان الجليد في مناخ العلاقات بين الشرق والغرب خلال السنوات الاخيرة ، كانت له آثار إيجابية عميقة على أعمال الامم المتحدة . فقد مهد الطريق لاشتراك الامم المتحدة في عدد لم يسبق له مثيل من عمليات صيانة السلم . وقد تغيرت بالكامل نغمة المداولات في هذه القاعة بطريقة تسهل التوصل الى نتائج بناءة وعملية . وقد فتح الباب ، لأول مرة خلال عدة سنوات ، لإجراء مناقشة جادة حول كيفية تعزيز دور الامم المتحدة في صنع السلم وصيانته .

ولايزال الهدف الرئيسي لمنظمتنا هو صيانة السلم والامن الدوليين ، وليس هناك شك في أن الامم المتحدة يمكنها أن تلعب دورا بالغ الاهمية في صنع السلم وحل الصراعات الدولية وتفاديها .

وحين ينشب الصراع بسبب تجاهل الحالة الوقائعية أو بواعث كل دولة في الصراع ، أو بسبب سوء الفهم المتبادل ، فإن الامم المتحدة يمكنها أن تعمل على جمع الطرفين حول تقدير مشترك للحقائق ولنوايا كل طرف .

وحيث ينشب الصراع بسبب رد فعل غاضب وعاطفي على مشاكل محددة ، فإن الامم المتحدة باستطاعتها أن تعمل من خلال المناقشة والتأجيل على إيجاد فترة تهدأ فيها العواطف حتى يمكن التصدي لهذه المشاكل عن طريق الوسائل السلمية .

وحين ينشب الصراع بسبب قصور في التصور في إيجاد حلول أصلية لمشاكل ثنائية صعبة ، قد تكون الامم المتحدة ، بوصفها طرفا خارجيا ، قادرة على تحديد نتائج سلمية ربما لا يتسنى للأطراف المعنية مباشرة أن تراها بمفردها دون مساعدة .

وحين ينشب الصراع بسبب طموح قادة أفراد ، فإن الامم المتحدة بصيغتها صانعة للسلام يمكنها أن تستخدم أضواء الرأي العام العالمي للضغط من أجل إنتهاج مسلك أكثر رشدا .

وحين تنشب الصراعات ويطول أمدها بسبب حرص الأطراف على عدم التراجع وعدم رغبة أي منهما في تقديم تنازلات للآخر ، فإن صانعي السلام في الامم المتحدة يمكن أن يكونوا طرفا ثالثا غير منحاز تقدم اليهم التنازلات بسهولة أكبر .

وحين ينشب الصراع بسبب مصالح وطنية لا يمكن التوفيق بينها ، يمكن للامم المتحدة أن تتوسط على الاقل بين الأطراف لبعض الوقت حتى يمكن لهذه الخلافات أن تفقد طابع الحدة الذي تتسم به والذي يدفع الامم نحو الصراع المسلح ، أو حتى توجد حلول طويلة الاجل .

وقد أناط الميثاق بمجلس الامن المسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والامن الدوليين . ومجلس الامن ، رغم أوجه القصور الهيكلية والإجرائية فيه ، لايزال هو الجهاز الرئيسي للامم المتحدة في مجالات صيانة السلم وصنعه . والميثاق ، بتخويله السلطة للامين العام في توجيه انتباه مجلس الامن الى أية مسالة قد تهدد السلم ، لم يكن يقصد فقط أن تتصدى الامم المتحدة للصراعات عندما تنشب ، وإنما أن تحاول منع التوترات من أن تتحول الى أعمال عدائية : فقد كان دورها أساسا دورا وقائيا . ومن هذا المنطلق ، برزت مهمة المساعي الحميدة ، التي طلب من كل من مجلس الامن والامين العام ممارستها في القيام بواجباتهما .

وسجل مجلس الامن في القيام بهذه الوظائف ، على مدى سنوات كثيرة ، كما نعرف جميعا ، كان مختلطا على أحسن تعبير . ولكن الايام السوداء ، عندما كان يعوق عمل مجلس الامن مناورات إحراز النقاط السياسية والاستخدام المتقلب لحق النقض ، يبدو أنها في مرحلة النهاية ليحل محلها استخدام المجلس في السعي الحقيقي من أجل إيجاد حلول للمشاكل الدولية . وبالتأكيد نحن نرحب باستجابة الاعضاء الدائمين بشكل أكثر جدية لضرورة اتخاذ خطوات حاسمة لصنع السلم وصيانته . ولكن آن الاوان أيضا لكي ننظر

بإيجابية أكثر وبنشاط أكبر في السبل التي يمكن بها تعزيز دور مجلس الأمن في تفادي ما يهدد السلم - أي تجنب مناخنا السياسي العالمي ، إذا صح التعبير .

وبالتأكيد ، فإن أعظم ما نسهم به في تعزيز فاعلية المجلس هو تحسين قدرته على اتخاذ إجراء دولي لإجهاض النزاعات ووقفها قبل أن تتطور الى أعمال عدائية . ومن أجل أن يكون دور صنع السلم فعالا ، فإن المجلس والأمين العام بحاجة الى معلومات موثوق بها وشاملة عن آخر التطورات لكي يقيما على أساسها تقييمات الحالة ويتخذا التوصيات المناسبة . وقد وجه السيد خافيير بيريز دي كوييار الانتباه في تقريره عام ١٩٨٩ عن أعمال المنظمة ، الى المشاكل التي تواجه الأمانة في ضمان اطلاعها في الوقت المناسب وبالشكل المناسب لتكون مستعدة للتصدي لانتهاكات السلم من بدايتها .

وتؤيد استراليا بكل قوة ملاحظات الأمين العام . وقد كنا منذ بداية الأمم المتحدة نرى أن الأمين العام للمنظمة ينبغي أن يلعب دورا صريحا وجريئا في كل أعمال هذه الهيئة وأن يتخذ قدرا كبيرا من المبادرة . وقد أعرب سلفي السيد هايدين ، في مجلس الأمن في سنة ١٩٨٥ عن تأييد استراليا القوي لمقترحات بأن يكون الأمين العام مشاركا على نحو أكثر نشاطا كوسيط أو حكم أو مفاوض أو مشجع في البحث عن حلول للمشاكل الدولية التي تهدد السلم . وذلك دور طوره أولا داغ همرشولد في سياق فترة من العداوة القاسية بين الدولتين العظميين . ومن السخرية أن العصر الجديد من التعاون سيجعل هذا الدور مثمرا تماما .

وفي هذا المناخ الدولي المحسن ، ينبغي أن نكون راغبين وقادرين على بذل جهود رئيسية جديدة لتحسين تدفق المعلومات الى الأمانة ومجلس الأمن . وقد ساعدت استراليا الأمين العام بالفعل في هذا المقام . ولكننا نعتبر أنه قد آن الأوان لاتباع مزيد من الوسائل الرسمية للاتصال . ومن بين الأفكار التي نؤيدها ، والتي نوقشت على نطاق واسع ، أنه ينبغي على مجلس الأمن أن يعقد جلسات دورية على مستوى وزراء الخارجية ، في دورات مغلقة ، لتبادل المعلومات والآراء بشأن الأحداث والتطورات التي يمكن أن تتصاعد الى صراع . ويبدو أنه ليست هناك معارضة لفائدة تلك الفكرة . وربما يمكن أن تعقد أول جلسة لهذا الغرض بعد دورة الجمعية العامة الحالية مباشرة .

ورغم بعض القيود الطويلة الأمد التي تحد من قدرة الأمين العام على العمل ، فقد أبدى السيد بيريز دي كوييار من خلال مبادرته وشجاعته الشخصية تصميما على دفع قضية السلم قدما . فإن دبلوماسيته النشيطة في السعي من أجل إيجاد نهاية للفرقة والصراعات في قبرص وأفغانستان ، على سبيل المثال ، تبين الى أي مدى يمكن أن يتسع دور المساعي الحميدة للأمين العام ، ونحن نرحب بهذا التطور المواتي . ولكننا إذ نعترف بجهود السيد خافيير بيريز دي كوييار ونقدرها ، فمن المهم أيضا أن تعترف الجمعية العامة بالإسهام الذي يمكن أن تقدمه هي في حل النزاعات .

ورغم الإحباط الذي نشعر به جميعا في بعض الأحيان بسبب المداولات المتكررة والقرارات المعادة ، ينبغي علينا أن نحاول أن نتخيل ما كان يمكن أن يكون عليه الوضع من سوء لو لم يوجد هذا المحفل التمثيلي ، الذي لا يجمع الدول العظمى فحسب ولكن أيضا الدول الصغرى والمتوسطة الحجم لتبادل المعلومات ، والشواغل والخبرة . وفي هذه الجمعية تصبح أمم العالم أكثر قدرة ، من خلال تصميمها المشترك ، على تطوير معايير السلوك الدولي المناسبة التي بموجبها يُحكم على أعمال الدول فرادى .

ولا ينبغي أن نحط من قدر ثقل الرأي العام الدولي ، الذي يتضح في مداولاتنا وقراراتنا . وقد كان الوفد الاسترالي الى مؤتمر سان فرانسيسكو لعام ١٩٤٥ يعتبر أن الجمعية العامة ينبغي أن تتاح لها أكبر سلطات ممكنة للمناقشة وإصدار التوصيات حتى يكون للرأي العام العالمي ضغط على البلدان التي لا تفي بالتزاماتها الدولية . ومن نفس المنطلق كان موقف استراليا دائما أنه ينبغي على الجمعية العامة أن تتفادى العمل على تفاقم الخلافات وتعويق عملية صيانة السلم باعتماد قرارات تدعو الى الإشارة على نحو واضح مثل ذلك القرار الذي يسوي بين الصهيونية والعنصرية . وستكون الجمعية العامة على أفضل ما يرام وتعمل بقدر أكبر من الإخلاص للروح المؤسسة للأمم المتحدة اذا عملت على نحو بنّاء ، ساعية من أجل إيجاد الحلول للمشاكل وموجهة الى الطرق العملية في هذا المضمار .

وإذ سمحتم لي أن أنتقل الآن من صنع السلم الى صيانة السلم ، من الواضح أنه في ظل الثقة المتجددة الآن التي يشعر بها المجتمع الدولي في الفرص المتاحة لعمل جماعي لصيانة السلم ، تعاظم الطلب على آلية الأمم المتحدة . وقد خلق هذا بدوره مشاكل عاجلة للمنظمة . وقد استرعى الأمين العام نفسه الانتباه الى بعض الآثار الهامة التي تواجه الأمم المتحدة نتيجة لهذه التطورات المبشرة والتي تتسم بالتحدي في نفس الوقت .

ومؤخرا ، أظهرت تجربة الامم المتحدة في عملية صيانة السلم في ناميبيا عواقب عدم إعطاء القدر الكافي من الاهتمام للمستلزمات الواجب توفرها لتنفيذ قرارات مجلس الامن بفعالية . فنتيجة للمشاكل التي صودفت في حسم مسائل التمويل والتنسيق ، ضاع وقت ثمين في وزع قوات حفظ السلام في ناميبيا ، وتعرض نجاح تلك العملية لخطر كبير . وينبغي لنا ألا نسمح بتكرار هذه الحالة . فالعقبات التي ظهرت في تلك الحالة يمكن ويجب تفاديها .

ومن الواضح أن أية عملية ناجحة من عمليات الامم المتحدة لصيانة السلم تتطلب الاتفاق مسبقا بتوافق الآراء على ولايتها ، ووضع الترتيبات المحددة لتمويلها ، والتخطيط المسبق الكافي لوزعها . وتوفير هذه الشروط المسبقة يزداد أهمية بسبب الدور المتنامي الذي يعطى لعمليات صيانة السلم والاهتمام المتجدد الذي تبديه الدول الاعضاء بالمشاركة في هذه العمليات . واذا أراد المجتمع الدولي أن يقدم اسهامات فعالة وبناءة في صيانة السلم ووضع حلول طويلة الاجل للصراعات ، فلا بد له أن يضع قدرا أكبر من الموارد تحت تصرف الامين العام ومجلس الامن .

ومن الضروري ، في المقام الاول ، أن نتغلب على الصعوبات والتأخيرات المتصلة بعدم كفاية الترتيبات المتصلة بتمويل عمليات صيانة السلم . وينبع عدم كفايتها إلى حد ما من تأخر الدول الاعضاء في الماضي في دفع اسهاماتها بالكامل وفي الوقت المحدد . وذكر الامين العام في تقريره أن إحدى الامكانيات في المستقبل تتمثل في إنشاء صندوق احتياطي خاص لحفظ السلم ، وينبغي بالتأكيد دراسة هذه الفكرة باسهاب . ولكن في الوقت الحالي يبدو أنه يمكن بزيادة رأس المال التشغيلي بمبلغ ١٠٠ مليون دولار قطع شوط كبير في التغلب على المشاكل الحالية . وقد يكفل هذا ، ربما مع صندوق خاص ما ، عدم تعثر تلك العمليات نتيجة لعدم توفر الاحتياطيات في مرحلة مبكرة .

إن الامم المتحدة لا تحتاج إلى أن يتوفر لها الوصول إلى الاموال فحسب بل تحتاج أيضا إلى الهياكل والاجهزة الجاهزة للوثوب إلى العمل . فليس بوسعها أن تعيد اختراع عجلة صيانة السلم في كل مرة تدعى فيها المنظمة إلى ممارسة مهمة صيانة السلم .

وتقف استراليا على أهبة الاستعداد للمساعدة في كل هذه الأمور . لقد شاركنا في معظم عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم ، وما برحنا عضوا في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم منذ انشائها . ومن أجل الاسهام في قدرة المنظمة على الاستجابة للحالات التي تتطلب خدمات صيانة السلم ، نحن على استعداد ، في جملة أمور ، لأن نتيح للأمم المتحدة خدمات كبار ضباط الجيش الاسترالي للانضمام إلى هيئة التخطيط العسكري .

والمطلوب بالطبع يتجاوز الترتيبات الفردية المؤقتة من هذا النوع . فقد أدت زيادة عمليات صيانة السلم إلى زيادة كبيرة في عدد البلدان المساهمة في العمليات . ففي العام الماضي قفز هذا الرقم من ٣٣ إلى ٤٧ ، وفهمت أن هناك ٤٧ بلدا آخر يتطلعون إلى المشاركة . والحقيقة هي أن عدد العمليات الجارية أو الوشيكة يضع عبئا كبيرا على أعضاء الأمانة العامة ذوي الكفاءة العالية المسؤولين عن تنسيق وتخطيط العمليات . وينبغي للدول الأعضاء الاعتراف بأن الوقت قد حان لزيادة عدد الأفراد العاملين في هذه الأمور ، وضمان أن يكون الأمين العام في وضع يمكنه من توظيف أفراد تتوفر لديهم أعلى الكفاءات لهذه المهمة . وتؤيد استراليا أيضا استعراض هيكل الأمانة العامة للنظر فيما إذا كان من المستحسن ضم جميع أنشطة صيانة السلم تحت شعبة واحدة في الأمانة العامة .

إن ترتيبات صيانة السلم لا ينبغي أن تخطط على أساس مهني فحسب بل ينبغي أيضا أن تنفذ بفعالية على المستوى العملي . وهناك حاجة أساسية للغاية بل هامة للغاية إلى البدء على اساس رسمي وأكثر انتظاما بتدريب افراد جدد لعمليات صيانة السلم ، سواء فيما يتعلق بالمبادئ الكامنة وراء هذه العمليات او بالاجراءات التي يتعين اتباعها .

إن هناك حاجة إلى عقد المزيد من الحلقات التدريبية على المستويات الاقليمية والوطنية والدولية . ويمكن انشاء مركز تدريب دولي يوضع مباشرة تحت اشراف الأمم المتحدة ، إذا كانت هذه الطريقة هي الأكثر وفرا وفعالية للاضطلاع بهذه المهمة . وعلى

أية حال ، يمكن أن يصبح التدريب على أنشطة صيانة السلم ، على أسس توصي بها الأمم المتحدة ذاتها ، جزءا مفيدا من التدريب المنتظم التي تعطيه البلدان لجيوشها الوطنية .

ومن أجل تيسير الاستخدام السريع والأكثر فعالية للقوات ، تؤيد استراليا قيام الدول بتخصيص وحدات عسكرية ومراقبين عسكريين يمكن استدعاؤهم في فترة وجيزة ويخضعون للتدريبات اللازمة مسبقا . ومن أجل هذه الغاية نؤيد اقامة مخزون من الامدادات الضرورية ، مثل معدات النقل والاتصال ، التي يمكن ايضا أن تكون متاحة في فترة وجيزة للمهام الجديدة والعاجلة التي تصبح الأمم المتحدة ملتزمة بها .

وترى استراليا أيضا فائدة في ، ربما عن طريق اجراء دراسة ، استكشاف التطبيقات المحتملة للتكنولوجيا الحديثة بالنسبة لعمليات صيانة السلم . ومع أننا ندرك التعقيدات والحساسيات التي قد يثيرها ، مثلا ، ما يترتب على الرصد بالتوابع الاصطناعية ، فإن إجراء تقييم للمزايا والعيوب سيعد خطوة أخرى مفيدة .

وتوجد حاجة عامة ، سواء في تخطيط عمليات صيانة السلم أو تنفيذها ، لاسيما مع دخول عدد كبير من البلدان الجديدة المساهمة بالأفراد إلى هذه الساحة ، إلى الاستفادة بانتظام أكبر من خبرة البلدان التي قامت بهذا الدور من قبل . وسيساعد وجود اتصال وتعاون افضل ، هنا وفي الأماكن الأخرى ، على تجنب تبديد الجهود نتيجة لتكرارها وازدواجها .

وسيصبح النظر في جميع هذه الخطوات أمرا مُلحًّا من جديد إذا دُعيت الأمم المتحدة ، وأظن أنها سوف تُدعى ، إلى تبني ، جهاز مراقبة دولي ، وهو ما تعتقد استراليا في ضرورة قيامه ، يكون جزءا من التسوية السياسية الشاملة في كمبوديا . ومن علامات عصرنا أن ما يقترح هنا ليس مجرد قوة تقليدية لصيانة السلم وإنما جهاز لعمليات الاشراف والمراقبة والتحقق ، من جملة أمور ، فيما يتصل بوقف اطلاق النار ، وانسحاب القوات الأجنبية ، ووقف إمدادات الأسلحة من الخارج ، وتدابير نزع السلاح ، والافراج عن سجناء الحرب وتبادلهم ، وإجراء انتخابات ديمقراطية ، والمساعدة في الحفاظ على القانون والأمن .

ويسرنا ان الأمانة العامة للأمم المتحدة أولت عناية خاصة لإعداد نفسها مقدما لمثل هذه المهام المحتملة . وكان من دواعي سرور استراليا أن تشترك في بعثة تقصي الحقائق التي أرسلها الأمين العام إلى كمبوديا ، في اطار مؤتمر باريس المعني بكمبوديا ، لدراسة المشكلات التنظيمية التي ستواجه أي جهاز مراقبة دولي . ونرى في ذلك تجربة استطلاعية مفيدة في حد ذاتها وسابقة جيدة لأعمال التخطيط المماثلة في المستقبل .

إن صيانة السلم ليست غاية في حد ذاتها وإنما وسيلة لتهيئة الظروف الملائمة للنهوض بقضية السلم . ولكننا نجد ، كما تدل بعض بؤر الاضطرابات الدولية المستعصية ، ان العمليات المعتادة التي تتمثل في خفض التوترات ووضع آلية حلها على مدى غير محدد موضع التنفيذ لا تكفي لضمان الأمن العالمي . إذ المطلوب هو التزام لا بنبذ استخدام القوة في تسوية المنازعات فحسب بل أيضا بالعمل من أجل نزع السلاح العام والكامل .

إن نزع السلاح وتحديد الأسلحة ليسا قاصرين على الدول الكبرى . وتتحمل الدولتان العظميان ، لأسباب واضحة ، مسؤولية خاصة عن احراز تقدم حقيقي نحو القضاء تدريجيا على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ، ونرحب في هذا الصدد بما وصلت اليه الاجتماعات الأخيرة المعقودة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من نتيجة مشجعة للغاية تغطي عددا لا بأس به من مسائل تحديد الأسلحة .

ولكن ليس بوسع المجتمع الدولي أن يقعد وينتظر ابرام الاتفاقات بين الدول العسكرية الكبرى . فهناك ايضا دور لجهود نزع السلاح المتعددة الأطراف يشمل الدول المتوسطة والصغيرة الحجم . وفي الحقيقة ، إن بعض مسائل تحديد الأسلحة لا يمكن معالجتها بفعالية الا عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف .

وفي مقدمة هذه المسائل مسألة القضاء على الأسلحة الكيميائية . فعلى مدى ٢٠ عاما ظلت الحكومات المعنية تعمل تحت إشراف الأمم المتحدة في جنيف من أجل الوصول إلى اتفاق دولي يحظر انتاج الأسلحة الكيميائية وتخزينها واستخدامها ، هذه الأسلحة التي تلحق بالقوات المقاتلة والمدنيين على حد سواء معاناة وآلاما يعجز عنها الوصف .

ومنذ أسبوعين لا غير ، وبغية إعطاء زخم لهذه المفاوضات ، قامت استراليا ، التي ظلت تعمل في الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى بنشاط بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية ، باستضافة المؤتمر الصناعي الحكومي للقضاء على الأسلحة الكيميائية ، الذي حضره مسؤولون على مستوى عال من ٦٦ حكومة بالاضافة إلى ممثلين عن ٩٥ في المائة من الصناعات الكيميائية في العالم . وقد أثبت مؤتمر باريس المعني بالأسلحة الكيميائية الذي عقد في كانون الثاني/يناير من هذا العام أن المجتمع الدولي ملتزم سياسيا بإبرام اتفاقية شاملة للأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن .

إن أهمية مؤتمر كانبره الأخيرة الذي جمع بين ممثلي الحكومات والصناعة على نطاق واسع هي أنه أثبت على أن الارادة السياسية تصحبها الآن الارادة العملية اللازمة - الارادة العملية لإنهاء المحادثات ، والارادة العملية للتنفيذ السريع لاتفاقية فعّالة وقابلة للتطبيق في العالم الصناعي المعاصر .

وفي كانبره ، صدرت عن الصناعة الكيميائية العالمية اشارة جماعية إلى التزامها القاطع بمساعدة الحكومات على إبرام حظر للأسلحة الكيميائية . كما وافقت الصناعة على إنشاء محفل رسمي دولي للصناعة - يمثل الصناعات الكيميائية من كل الكتل والقطاعات الرئيسية ، وليس البلدان المتقدمة النمو فحسب - لتناول القضايا العملية المتبقية التي ينتظر حلها أثناء عملية التفاوض بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية العملية والقابلة للتحقق ، وعند تطبيق هذه الاتفاقية .

وقد حدد مؤتمر كانبره عددا من الخطوات المؤقتة التي يمكن اتخاذها قبل ابرام الاتفاقية - والتي اتخذت في بعض البلدان بالفعل - خطوات ترمي إلى بناء الثقة بإمكانية التوصل إلى اتفاقية ناجحة وإلى وضع ترتيبات العمل المطلوبة لإدخال الاتفاقية حيز التنفيذ . لقد كان هناك اتفاق عام في مؤتمر كانبره لا على أن عام ١٩٩٠ سيكون عاما حاسما بالنسبة للمفاوضات فحسب ، بل أيضا على إمكانية التفاوض بشأن القضايا المعلقة المضمونية لحسمها في حدود ذلك الإطار الزمني .

ونعتقد أنه من الآمال والتوقعات المعقولة أن المجتمع الدولي ، نتيجة لكل التطورات الحاصلة في دبلوماسية الأسلحة الكيميائية لهذا العام ، ولاسيما الزخم الذي تولد الآن عن مؤتمر كانبره ، سيتوصل إلى اتفاقية أفضل بشأن الأسلحة الكيميائية ، وسيتوصل اليها أسرع مما كان منتظرا .

هناك بالفعل المزيد من الدلائل الايجابية جدا على أن هذا الزخم سيظل مستمرا . فالبيانان اللذان ألقاهما من هذه المنصة في الاسبوع الماضي الرئيس بوش ووزير الخارجية شفاردنادزي ، بعد الاتفاق قبل ذلك بأيام قليلة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على تبادل البيانات وغيرها من تدابير بناء الثقة ، مرحب بهما

كثيرا . هذه التطورات هامة لا لذاتها فحسب ، بل لأنها تبين أن الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الأسلحة الكيميائية يسير جنبا إلى جنب مع المفاوضات المتعددة الأطراف ، وأن الدولتين العظميين ملتزمتان الآن التزاما راسخا بتعزيز المفاوضات في جنيف ، وأنهما ستساعدان على كفالة الاختتام الناجح والسريع لتلك المفاوضات المتعددة الأطراف .

إن نزع السلاح النووي عن طريق التخفيضات التدريجية والثابتة في الترسانات الموجودة حاليا يحظى بأولوية عالية . وذلك مُسلَّم به باعتباره حتميا في حد ذاته . ولكنه يتصل اتصالا وثيقا بهدف حيوي آخر : منع زيادة انتشار الأسلحة النووية . تظل استراليا مؤيدة متفانية لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، وهذه المعاهدة أكثر اتفاقات تحديد الأسلحة فعالية وهي تحظى بأكبر تأييد . ونحن نشاطر الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الاقتناع بأن العالم سيكون مكانا أشد خطورة بكثير دون تلك المعاهدة ومعايير السلوك الدولي المحددة فيها .

لقد بدأت التحضيرات للمؤتمر الاستعراضي الرابع للمعاهدة في العام القادم . وتشارك استراليا مشاركة نشطة مع أطراف أخرى في معاهدة عدم الانتشار في هذه العملية الهامة بهدف زيادة تعزيز المعاهدة لتواجه تحديات الانتشار في التسعينات . إن هذه التحديات تبرز بقوة في عدد من المناطق ، ومن شأن فعالية المعاهدة أن تزيد من جراء زيادة عدد الأعضاء فيها . وإننا نناشد من جديد تلك الدول التي لم تنضم إلى هذه المعاهدة أن تفعل ذلك على سبيل الأولوية .

كما أن حظر التجارب النووية يشغل مكانا أساسيا في السعي من أجل نزع السلاح . ونرحب بالتقدم المحرز في المفاوضات الثنائية بين الدولتين العظميين بشأن التجارب النووية وبالتطورات المتصلة بعدد من الجبهات بشأن مسألة التحقق الجوهرية . بيد أن ما يفتقر اليه بصورة واضحة مؤتمر نزع السلاح - وهو الهيئة ذات القدرة والسلطة المتصلتين بالموضوع - هو توافق الآراء بشأن إنشاء لجنة مخصصة لوضع الأسس بشكل منتظم لمعاهدة حظر التجارب الشامل التي يمكن التحقق من التقيد بها على نحو فعال .

واستراليا ملتزمة التزاما راسخا بالإبرام المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب وسنشارك مرة أخرى في تقديم مشروع قرار يحث الدول الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح على الوفاء بمسؤولياتها في هذا الشأن .

إن الجهود على المستوى العالمي هامة لتأمين هدفي السلم ونزع السلاح . ولكن المساعي البناءة والمتوازنة على المستوى الاقليمي يمكنها أيضا أن تسهم إسهاما هاما . ويعرف الممثلون العمل الذي اضطلعت به بلدان جنوب المحيط الهادئ في عام ١٩٨٥ ، لإبرام معاهدة جعل منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الاسلحة النووية التي تم التصديق عليها ودخلت حيز النفاذ في العام الماضي . وهذه المعاهدة ليست متطابقة مع ميثاق الامم المتحدة ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية فحسب ، بل إنها شاهد هام أيضا على تطلعات منطقة ، على الرغم من أنها بعيدة عن معظم المراكز الحالية للصراع في العالم ، ليست أقل التزاما بقضية السلم العالمي .

لقد سلّم مؤسسو الامم المتحدة بأن الامن الدائم يتطلب أكثر من مجرد منع الحروب وتخفيض التسلح : بأن الامن الحقيقي متعدد الابعاد في طبيعته ويعتمد أساسا على تحسين نوعية حياة جميع شعوب العالم . وقد فهم المؤسسون أن الامن العسكري والاقتصادي والشخصي كل لا يتجزأ وأن أصول العديد من الصراعات تكمن في المشقات الاقتصادية وإنكار حقوق الانسان الاساسية .

هذه المسائل لا تزال تسود عن وجه حق في جزء كبير من عمل منظومة الامم المتحدة ، بل إنها قد زادت في أهميتها الدولية . و "نحن شعوب الامم المتحدة" - إذا اقتبس من السطور الافتتاحية من ميثاق الامم المتحدة - نرتبط سويا بطرق معقدة عديدة . فنحن نواجه مشاكل مشتركة لا يمكن حلها إلا بالجهود المشتركة . وإذا أريد للامم المتحدة أن تبقى مؤسسة لها أهميتها ، فيجب أن تظل شديدة المشاركة في كل هذه الجهود . إن لها دورا تضطلع به في تنسيق ، وفي بعض الحالات في قيادة الجهود الدولية المناهضة لتهديدات البيئة ، مثل استنزاف طبقة الاوزون وغيرها من الظواهر التي تضر بموئلنا المشترك . وللامم المتحدة دور تضطلع به في تشجيع الحوار والاجراءات

العملية بشأن العديد من المشاكل الاقتصادية الملحّة التي تواجه الكثير من البلدان ، وبخاصة مشاكل المديونية والفقر وغيرها من الحواجز القائمة في وجه التجارة والنمو الاقتصادي . فالعالم لا يمكنه ببساطة أن يعتبر متحررا من مصادر التوتر المفضية إلى الصراع الدولي ما لم يتم التغلب على مشاكل الفقر والمظالم الاقتصادية الفادحة . وللأمم المتحدة دور تضطلع به في مكافحة الارهاب وفي مكافحة الاتجار بالمخدرات اللذين يفرضان تهديدات على نسيج بعض مجتمعاتنا ذاته . إن لها دورا حاسما تضطلع به في مجموعة كاملة من المساعي الانسانية - من النهوض بحقوق الانسان والحريات الاساسية إلى رعاية اللاجئين والقضاء على الاوبئة التي تتهدد الحياة - حيث تحقق الكثير بالفعل ، ولكن لا يزال أمامنا الكثير الذي لابد من القيام به .

ستناقش الجمعية العامة كل هذه المسائل وغيرها من المسائل ذات الاهمية الدولية الرئيسية ، مدللة على القيمة والحيوية اللتين لا تتغيران للمنظمة ، وهي في مناقشتها لهذه القضايا ستحظى بتأييد بلادي القاطع .

إن السيد هيربرت إيفات ، الذي كان رئيسا للدورة الثالثة للجمعية العامة في عام ١٩٤٨ ، لخص نظرة استراليا إلى الأمم المتحدة بهذه العبارات الشهيرة منذ ما يزيد عن ٤٠ عاما . فقد قال إن الأمم المتحدة :

"... أفضل أداة متاحة حاليا لتجنب الكارثة المطلقة والنهائية المتمثلة في حرب عالمية ثالثة تشهد بكل أسلحة التدمير وكذلك لإرساء نظام دولي لابد له ويمكنه كفالة أمن البشرية من الفقر والبطالة والجهل والمجاعة والمرض" .

وهذه الرؤيا في الأمم المتحدة الفعالة والنشطة قد تشاطرها كل آبائنا المؤسسين ، ومسؤوليتنا جميعا الآن أن نتمسك بالايمان بتلك الرؤيا .

السيد الدالي (اليمن الديمقراطية) : إن انتخاب السفير غاربا ممثل نيجيريا لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والاربعين ، يعتبر تقديرا لمهارته الدبلوماسية الرفيعة وتأكيدا على الدور الفعال الذي تلعبه نيجيريا على المسرح الافريقي والدولي . وإنني ، إذ اتقدم اليه بأحر التهاني ، أود أن أعرب عن تقديري لسلفه السيد دانتي كابوتو على إدارته الحكيمة لأعمال الدورة السابقة . كما لا يفوتني أن أنوّه بجهود ونشاطات الأمين العام للأمم المتحدة للإسهام في التوصل إلى تسويات عادلة للقضايا الدولية الملحّة .

مما لا شك فيه أن هناك اتجاهات إيجابية تسود العلاقات الدولية في الوقت الراهن . ومن أبرز مظاهر تلك الاتجاهات ذلك التحسن المطرد الذي طرأ على العلاقات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية واستبدال المواجهة وعدم الثقة بينهما بإشاعة التفاهم والانفراج والتعاون . وإذا كنا نرحب بما تحقق بين البلدين على طريق وقف سباق التسلح ونزع السلاح ، وبصورة خاصة النووي منه ، فإننا نعتقد أن ما تحقق حتى الآن يمثل جزءا بسيطا مما نتطلع إلى تحقيقه في هذا المجال . والمطلوب هو المزيد من الخطوات في اتجاه تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل التي تهدد الحياة على كوكبنا ، وبذلك نكون قد سرنا حقا في الاتجاه الصحيح لتنفيذ إرادة المجتمع الدولي واستراتيجيته المتفق عليها في نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية .

ومن الطبيعي أن التطورات الايجابية على الساحة الدولية قد أعطت ثمارها على المستوى الاقليمي في مناطق مختلفة من العالم ، ومكنت هذه المنظمة الدولية من القيام بدورها في التوصل إلى تسويات سياسية لعدد من القضايا التي ظلت تشغل المجتمع الدولي . فوقف الحرب المدمرة بين العراق وإيران يمثل نجاحا بارزا للجهود السلمية لمجتمعنا الدولي . ونجدها مناسبة لمناشدة البلدين كسر الجمود الذي ساد المفاوضات لإنهاء النزاع بينهما وتحقيق التقدم في التسوية المنشودة والسلام الشامل والكامل الذي يضمن مصلحة الشعبين . كما نتمنى أن يتوصل البلدان إلى اتفاق عاجل لتبادل أسرى الحرب .

وفي أفغانستان ، حيث شكلت اتفاقات جنيف اطارا صالحا لتسوية سياسية تؤمّن مصلحة الشعب الأفغاني ، ندعو كافة الأطراف المعنية إلى الالتزام بتلك الاتفاقيات . أما فيما يتعلق بالتطورات المستجدة في منطقة القرن الافريقي ، فإننا نرحب بالمحاولات الجارية لإيقاف القتال والانتقال إلى مائدة المفاوضات بقصد التوصل إلى حلول سلمية لمشاكل المنطقة . وفي الصحراء الغربية ، فإن ثمة تطورات مستجدة ذات طابع ايجابي . وكذلك الحال بالنسبة للوضع في كمبوتشيا حيث انسحبت منها جميع القوات الفيتنامية ، وبذلك هيأت المناخ للحل السلمي الذي يضمن أمن المنطقة واستقرارها .

إن الاتفاقيات التي تم التوصل اليها بين قادة دول أمريكا الوسطى تحظى بتقديرنا وترحيبنا . ويتطلب الأمر من الأطراف المعنية توفير الظروف المواتية لضمان التنفيذ الخلّاق لتلك الاتفاقيات بما يؤمن استتباب الأمن والاستقرار في تلك المنطقة . كما يحدونا الأمل في أن يتسنى التوصل إلى تسوية عادلة للقضية القبرصية بما يضمن وحدة قبرص وسلامة أراضيها وعدم انحيازها . وكذا الحال فيما يتعلق بالقضية الكورية التي يتطلب حلها التوصل إلى تسوية تضمن توحيد كوريا على أسس سلمية وديمقراطية .

وإننا اليوم نتابع باهتمام استكمال عملية استقلال ناميبيا الناجز وفقا لخطة الأمم المتحدة ، ونتطلع إلى مشاركة وإسهام ناميبيا المستقلة وشعبها جنبا إلى جنب مع بقية أعضاء المجتمع الدولي . وهذا التطور الإيجابي يجب ألا يثنينا عن مواصلة جهودنا المشتركة من أجل القضاء على سياسة الفصل العنصري ودعم نضال شعب جنوب افريقيا من أجل التحرر .

من المؤسف أن المناخ الايجابي السائد في العلاقات الدولية لم ينعكس على الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط حيث ظلت قضية فلسطين ، جوهر النزاع العربي - الاسرائيلي ، دون تسوية عادلة وشاملة تضمن للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة .

والحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هي أن القيادة الفلسطينية ، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية ، قد أثبتت بما لا يدع مجالا للشك حرصها الكامل على تحقيق السلام في المنطقة ، وتجاوبها مع الجهود الدولية في ذلك الاتجاه . وكان لقرارات المؤتمر الوطني الفلسطيني مردود إيجابي على المستوى العربي والدولي ؛ فباركها مؤتمر القمة

العربي الطارئ المنعقد في الدار البيضاء ، وتُوِّجت بالمبادرة الإيجابية التي أعلنها الرئيس ياسر عرفات أمام الجمعية العامة في جنيف . ومن الطبيعي أن تزايد الاعتراف الدولي بدولة فلسطين يؤكد اقتناع المجتمع الدولي بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية وجدّيتها في التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية .

ويتزامن مع هذه المبادرة الإيجابية صمود الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الأراضي المحتلة . ونحن ، من هذا المنبر ، نحيي هذا الصمود الباسل للشعب الفلسطيني في مواجهة غير متكافئة مع الاحتلال الاسرائيلي ، ويهمنا أن نؤكد أن الصورة الحقيقية لإسرائيل قد تكشفت بوضوح للرأي العام العالمي . فهل من شك بعد الآن في أن اسرائيل لا تريد السلام في المنطقة ؟ وهل من شك في أن سياستها تقوم على التوسع والاستيطان ؟ ألم يتأكد بالملموس والدلائل القاطعة انتهاك اسرائيل لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة ؟ هل نسي العالم الجرائم التي اقترفتها اسرائيل ضد أبناء الشعب الفلسطيني العزّل بدفنهم أحياء وتكسير عظامهم ؟

إن المجتمع الدولي بأسره يدعو إلى إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى ، وعدم إضاعة الفرصة السانحة للسير قدما في اتجاه التحضير لعقد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الأوسط كما أقرته الجمعية العامة في قراراتها المتلاحقة ، وبمشاركة كافة الأطراف المعنية ، على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . وهذا هو الطريق الصحيح المتفق عليه دوليا للتوصل إلى التسوية السياسية العادلة في منطقة الشرق الأوسط ، بما يضمن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة .

ولعلها مناسبة أن ندعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ موقف ايجابي من جهود السلام الدولية ، لتشارك المجتمع الدولي إرادته في الإطار المتفق عليه للتسوية السياسية في الشرق الأوسط ، حتى يبدأ مجلس الأمن في اتخاذ التدابير العملية للتحضير لانعقاد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الأوسط . كما ندعو الولايات المتحدة الأمريكية أن تمارس ضغوطها ونفوذها على اسرائيل من أجل أن تتجاوب مع جهود السلام الدولية .

إن نجاح الجهود العربية المتمثلة باللجنة الثلاثية في تحقيق عدد من الخطوات الهامة على طريق إعادة الأمن والاستقرار الى لبنان تطور يستحق تقديرنا العالي واعتزازنا . فوقف القتال بين الأشقاء وإعادة الحياة الطبيعية تدريجيا في لبنان الشقيق ، تطورات هامة . ويزيد من غبطتنا نجاح اللجنة الثلاثية العربية في انعقاد مجلس النواب اللبناني في الطائف ، وأتمنى أن يتسنى التوصل فيه الى تسوية سياسية تضمن وحدة لبنان وأمنه واستقراره .

وفي نفس الوقت ، فإننا نطالب بإنهاء الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني - وفقا لقرارات مجلس الأمن التي تنص على ذلك - فورا ودون قيد أو شرط .

في إطار الحديث عن منطقة الشرق الأوسط ، نكرر تحذيرنا من تجاهل التسلح النووي الاسرائيلي ومخاطره على المنطقة وشعوبها ، بل وما يمكن أن يترتب عليه من تهديد للسلم والأمن الدوليين . وفي هذا الصدد ، نطالب باتخاذ التدابير الفورية لإنهاء هذا الخطر الذي يتعارض مع رغبة دول وشعوب المنطقة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فيها . كما نحذر أيضا من مخاطر التجارب الاسرائيلية للصواريخ في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومترتباتها من تهديد لأمن وسلامة دول المنطقة ، خاصة وقد سقط أحدها قرب أراضي الجماهيرية العربية الليبية .

لقد ركز العديد من المتحدثين على جملة من القضايا المدرجة على جدول أعمال الدورة ، كل من زاوية اهتماماته وأولوياته . ويهمنا أن نؤكد موقف بلادنا من بعض هذه القضايا .

إننا ندين الارهاب بكل صوره وأشكاله ، بما في ذلك إرهاب الدولة . كما أننا نستهجن استخدام هذا الموضوع كشعار للانقضاض على حركات التحرر الوطني وخنق نضالها المشروع من أجل الحرية وتقرير المصير ، أو للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . ونرحب بأية جهود دولية مشتركة لمواجهة الارهاب يتفق عليها في المؤتمر الدولي المقترح عقده لهذا الغرض في إطار الأمم المتحدة .

ونحن أيضا مع أية جهود دولية مشتركة لمحاربة المخدرات والاتجار بها .

ولا نعتقد أن أحدا منا يعارض الجهود الدولية من أجل حماية البيئة ، لكننا نؤكد أن المنطلقات في هذا المجال يجب ألا تنحصر في حماية البيئة من مزيد من التلوث ، بل يجب أن تأخذ في الاعتبار تطلعنا الى ضرورة تطوير البيئة وتحسينها من أجل خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية .

وفوق هذا وذاك ، فإن أولوياتنا تظل مرتكزة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلداننا النامية ، وكيفية النهوض بها بما يحسّن مستوى المعيشة لشعوبنا . ومن هذا المنطلق ، فإننا نتساءل كيف يحق لنا أن نتباهى بما تحقق من تقدم سياسي وأمني على الصعيدين الدولي والاقليمي إذا لم يقترن ذلك بأي تقدم يوازيه في المجال الاقتصادي المتعلق بحياتنا ؟ وأي أمن أو سلام هذا الذي نتحدث عنه إذا كانت دائرة الفقر في العالم تتوسع بشكل مذهل ، والهوة بين الدول المتقدمة والبلدان النامية تتعمق كل يوم ؟ وكيف يمكن ضمان الاستقرار السياسي في العالم وهو مهدد يوميا بتفاقم خطير في الوضع الاقتصادي والاجتماعي ؟

إن الركود الذي يسود عملية النمو والتطور في البلدان النامية ، والمعدلات السلبية التي تسجلها هذه البلدان ، قد وصل الى مرحلة مأساوية ، ناهيك عما تعانيه بشكل أكثر سوءا الدول التي هي غارقة في المديونية الخارجية والبلدان الأقل نموا التي ننتمي اليها .

وتُزيد وضعنا سوءا الكوارث الطبيعية التي نواجهها . فاليمن الديمقراطية ، شأنها شأن عدد من الدول الأخرى الأقل نموا ، واجهت خلال هذا العام أمطارا غزيرة وسيولا أودت بحياة العديد من المواطنين ، بالاضافة الى ما سببته من خراب ودمار في المنشآت الاقتصادية والأراضي والمحاصيل الزراعية . ونحن ، إذ نتقدم ، مرة أخرى ، بالشكر والتقدير لكل الدول والمنظمات التي أسهمت في تقديم المساعدات الطارئة لبلادنا في حينه ، فإننا نتطلع الى المزيد من الدعم الاقتصادي الذي يمكننا من إعادة بناء الهياكل الاقتصادية الحيوية التي دمرتها السيول .

إن الوضع الاقتصادي السيئ الذي تعيشه بلداننا النامية يتطلب اتخاذ الاجراءات العاجلة لإيجاد حلول عادلة وتغييرات أساسية في البنية الهيكلية للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ليسهم في النمو المتوازن والثابت ويعجل بعملية التنمية في البلدان النامية ، ويعالج مشاكل المديونية الخارجية والمشاكل النقدية والمالية والتجارية وغيرها من المشاكل التي تواجه الاقتصاد العالمي .

وفي هذا الصدد ، فإننا نتطلع باهتمام بالغ الى المؤتمر الثاني للدول الاقل نموا المقرر انعقاده في باريس ، وسنبذل جهودا مكثفة ، مع بقية الدول الاقل نموا ، للخروج من ذلك المؤتمر باستراتيجية واضحة تُسهم في مساعدة دولنا على النهوض باقتصادياتها وزيادة مستويات معدلات النمو بما يحقق الحد الادنى من العيش الكريم لشعوبنا . ويحدونا نفس الامل إزاء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في عام ١٩٩٠ ، والتي ستكرس للتعاون الدولي من أجل التنمية . كما أننا نؤكد على ضرورة مواصلة المفاوضات الاقتصادية الدولية بين الشمال والجنوب وكسر الجمود السائد فيها .

إننا ندرك متطلبات العصر الذي نعيش فيه في ظل التطورات التي طرأت في العلاقات الدولية . وعلى مستوى بلادنا ، نمر اليوم بمرحلة هامة من الاصلاح السياسي والاقتصادي الشامل الذي نعتبره عملية ضرورية وملحة أملتها الظروف الذاتية والموضوعية والتطور الذي طرأ على تجربة ثورتنا . وترتكز عملية الاصلاح السياسي والاقتصادي على جملة من المنطلقات أبرزها انتهاج سياسة واقعية وإشاعة الديمقراطية ، والعلنية ، وتعزيز سيادة القانون ، وتأمين حقوق الإنسان اليمني السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وجنبا الى جنب مع هذه العملية الهامة ، على المستوى الداخلي ، فإننا على المستوى الوطني نواصل جهودنا من أجل تحقيق الوحدة اليمنية ، مصير وقدر وهدف شعبنا اليمني . ونحن نؤمن بأن الطريق الى هذا الهدف النبيل هو الحوار السلمي والتفاهم الاخوي على قاعدة القواسم المشتركة بين شطري اليمن . ويسعدنا أن علاقاتنا بأشقائنا

في الشطر الشمالي من الوطني تسير بشكل ايجابي ومتطور . فتنفيذ الاتفاقيتين الهامتين بشأن تنقل المواطنين بين الشطرين ، وكذلك الاستثمار المشترك للنفط في المنطقة المشتركة يسير سيرا طبيعيا . ونتطلع الى المزيد من الخطوات التي تمهد الطريق الى إعادة تحقيق الوحدة اليمنية التي لن تكون إلا عاملا لمزيد من الاستقرار والتنمية على المستوى اليمني وفي المنطقة .

وعلى المستوى القومي ، شهدت علاقاتنا مع أشقائنا في الدول العربية تطورا ملموسا . ونحن نحرص على تعزيز وتطوير هذه العلاقات على قاعدة من الاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتبادل المنافع بما يخدم مصلحة شعوبنا ويعزز من نصرة قضايانا المصيرية . وفي هذا الاتجاه أيضا ، نعمل على زيادة حجم التنسيق مع الاشقاء العرب في إطار المنظمات الاقليمية والدولية التي تجمعنا من أجل خلق حالة من الاستقرار وعدم التوتر في منطقتنا .

وتنطبق هذه الحال على بقية الدول المجاورة في القرن الافريقي . بل إننا ، وعلى نفس هذه القاعدة من المبادئ ، نبذل جهودا مكثفة من أجل تحسين وتطوير علاقاتنا مع بقية دول العالم . ولقد جرت اتصالات وزيارات هامة في هذا الصدد خلال العام الحالي ، ونأمل أن تقابل جهودنا ومساعينا بالتجاوب المطلوب الذي يحقق الارتقاء الى مستوى العلاقات التي نتطلع اليها . وعلى المستوى الدولي الأوسع ، فإننا نعمل على توسيع نشاطنا ضمن إطار حركة عدم الانحياز التي نتقاسم مع أعضائها مبادئ وأهدافا مشتركة .

وبصفتنا دولة من الدول المطلة على المحيط الهندي ، فإننا حريصون على تعزيز الجهود الدولية في اتجاه جعل المحيط الهندي منطقة سلم . ونتطلع باهتمام الى انعقاد المؤتمر المعني بالمحيط الهندي في العام القادم . كما أن بلادي ستستضيف في بداية العام القادم ندوة دولية بشأن المحيط الهندي والبحر الاحمر تنظمها حكومتنا بالتعاون مع منظمة التضامن الافريقي الآسيوي . وسيشارك في الندوة شخصيات بارزة من مختلف دول العالم .

وفي إطار الأمم المتحدة ، فإننا نشعر بالاعتزاز أن تتوج جهودنا في هذا المحفل الدولي الرئيسي بالثقة التي أوليت الينا من قبل المجموعة الآسيوية لنحظى بشرف تمثيلها في مجلس الأمن خلال عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ . ونحن ندرك جيدا أعباء هذه المسؤولية ، ونؤكد أننا سنبذل قصارى جهدنا لنقوم بها ، ولنكون مرآة للموقف العربي وصدى للصوت الآسيوي ، ولنترجم المبادئ التي تحكم حركة عدم الانحياز ، بل ولنجسد ارادة المجتمع الدولي في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين بالتعاون والتنسيق مع بقية الدول الاعضاء في مجلس الأمن .

السيد نديفنا - أوبا (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أظهر العام الذي يقترب من نهايته ، الطبيعة القابلة للتحسين للحياة الدولية فقد حدثت تطورات ايجابية في عدد كبير من الحالات التي بدت ، الى وقت قريب ، غير قابلة للحل . والكونغو ترحب برياح التغيير التي أخذت تهب في أنحاء كثيرة من العالم منذ وقت قريب ، بفضل الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وهي رياح أطاحت بالتصورات التقليدية للسياسة العالمية وأوجدت آفاقا جديدة للسلم والتعاون .

بيد أنه ينبغي لنا أن ندرك أن هذه التطورات المشجعة التي حدثت على المستوى السياسي لم تؤد بعد الى الآثار المرجوة في مجال القضايا المتعلقة بالتنمية . ويتجه فكري ، بصفة خاصة ، الى المسائل المرتبطة بالحالة الاقتصادية الدولية ، وحماية البيئة ، والاتجار بالمخدرات . وعلى الرغم من استمرار هذه المشكلات أسمحوا لي أن أضم آمال جمهورية الكونغو الشعبية الى الآمال التي أعرب عنها ممثلون آخرون يشاركوننا في التطلع الى عالم يسوده السلم والحرية والعدالة .

يسعدني سيدي أن أقدم لكم تهانينا القلبية بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين . إن انتخابكم يعد تعبيرا عن إشادة المجتمع الدولي بنيجيريا وهي بلد تربطه بجمهورية الكونغو الشعبية علاقات ممتازة من الصداقة والاخوة والتعاون وتنبع تقاليده الخاصة بالانفتاح والتعاون من استعداده الطبيعي للوقوف الى جانب الامم المتحدة عندما تتطلب الحالة ذلك . أسمحوا لي أيضا أن أهنئ السيد دانتي كابوتو ، سلفكم في الرئاسة ، الذي أدار أعمال الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين بفعالية ومهارة أكسبته تقدير الجمعية العامة كلها . وكما نود أن نعرب له عن شكرنا الخالص ، نود أيضا أن نعرب عن تقدير الكونغو للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الرجل العظيم الذي يتفانى في قضية السلم ويقوم - رغم الصعوبات الطارئة - بالاضطلاع بمهامه بشجاعة وإصرار .

إن الامم المتحدة ، بوتقة الاختبار لكل الامم ، والمحفل المثالي لنصرة القضايا العادلة ، تلك المنظمة التي يعتبر هدفها المشروع خدمة الدول والافراد ، تشعر بشدة بالاصطخاب الذي يؤثر على المجتمع الدولي . وينبغي أن يحفز ذلك جميع

الدول الأعضاء الى تأييد جهودها الرامية الى البحث عن حلول للمشاكل الحيوية التي تواجه البشرية . إن الأزمات والصراعات المحدقة بالعالم تبرر سعينا المستمر الى تحقيق التوازن والأمن والسلم ، وتبرر تطلعنا الى نظام أكثر انصافا وعدلا باعتبار ذلك شرطا أساسيا حيويا لخلق مناخ مثالي للتضامن النشط الذي يتطلب التسامح ، والحق في التباين ، والعدالة والتقبل المتبادل ، بالاضافة الى تحقيق التقدم الذي يشارك فيه الجميع . ولذلك ، فإننا نعتقد أنه من الضروري أن يوفر للأمم المتحدة الاساليب العملية والطاقة التي تحتاج اليها لتتمكن من صون السلم بين الأمم .

وبناء على ذلك ، نرحب بحقيقة أن أزمة التعددية التي كنا نخشاها منذ سنوات قليلة أفسحت الطريق لانبعاث الدبلوماسية المتعددة الأطراف ونأمل أن يبقى هذا الادراك الجديد مصدر إلهام لنا وأن يمكّن المنظمة من الانتصار في المعارك التي يتعين عليها أن تخوضها ومن التصدي للتحديات العديدة التي تواجهها .

إن مسألة نزع السلاح تمثل شاغلا لنا جميعا . ونظرا للخطر الذي يمثله التسلح النووي ، كان للتوقيع على معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ولتنفيذ هذه المعاهدة ، أهمية تاريخية كبيرة في مجال تعزيز السلم في العالم . ونأمل أن يصبح تخفيض ٥٠ في المائة من الأسلحة النووية الاستراتيجية حقيقة واقعة . وينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تشارك في عملية نزع السلاح هذه . وبالمثل ، يود بلدي أن يعرب عن تأييده للمبادرة التي اتخذتها بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة والتي تطالب بعقد مؤتمر للدول الأطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب للنظر في التعديلات التي ترمي الى تحويل تلك المعاهدة الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية* .

---

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

يرحب وفدي مع الارتياح بالتصريحات التي أدلى بها هنا منذ بضعة أيام كل من الرئيس بوش ، ووزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، السيد شيفاردنادزي ، بشأن حظر الاسلحة الكيميائية ، تأييدا لما خلص اليه مؤتمر باريس المعقود في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، والذي تعهدت فيه ١٤٩ دولة ، من بينها الكونغو ، تعهدا رسميا بعدم استخدام الاسلحة الكيميائية .

لقد نقلت لنا وسائط الإعلام صورا بشعة عن استخدام هذه الاسلحة في الصراعات الاخيرة . وهذه بكل تأكيد فرصة لمناشدة المشتركين في مؤتمر جنيف العمل على الانتهاء من المفاوضات في أقرب فرصة بغية عقد اتفاق متعدد الأطراف بشأن حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الاسلحة الكيميائية .

إن مناخ الانفراج وبدء الحوار البنّاء السائد في الوقت الراهن يجعلنا نشعر بالتفاؤل . إن بلدي ملتزم بالسلم والعدالة والوفاق الوطني والديمقراطية ، كما يتضح مما انتهى اليه المؤتمر الاخير لحزبنا ومن نتائج الانتخابات التشريعية التي أجريت في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وبالتالي ، لا يسع بلدي إلا أن يرحب باحتمالات السلم التي بدأت تلوح في شتى أرجاء العالم التي كانت تغلي فيها بؤر التوتر .

وفي أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي ، نرحب بنتائج المساعي الدؤوبة لرؤساء دول وحكومات هذه المنطقة دون الاقليمية منذ اسكيبولاس الثاني التي أدت مؤخرا إلى إعلان تيلا المؤرخ في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٩ . فهذا تطور يقتضي من كل الدول الاخرى أن تمتنع عن أي عمل من شأنه أن يعوق هذه العملية . ونحن نتابع باهتمام خاص عملية تطبيق الديمقراطية الجارية حاليا هناك والتي ينبغي على المجتمع الدولي أن يؤيدها .

في جنوب شرقي آسيا ، ينبئ عدد من المبادرات التي اتخذت هذا العام بمنعطف حاسم وهام على الصعيد السياسي . إن سياسة المصالحة الوطنية التي بدأت في كمبوتشيا يجب أن تستمر . وان بدء مفاوضات السلم ، في صورة اجتماعي جاكارتا وباريس ، تطور يجب أن نرحب به ونشجعه .

وفي أفغانستان ، اتخذت خطوة ايجابية هامة وبفضل جهود الامين العام والاطراف المعنية بالتوقيع على اتفاقيات جنيف في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ . ونظرا لعدم وجود وقف فعال لإطلاق النار ، وفي ضوء تجدد القتال ، يود بلدي أن يؤكد من جديد تمسكه باتفاقيات جنيف باعتبارها الاساس الوحيد المقبول لتسوية ذلك الصراع .

وفي شبه الجزيرة الكورية ، نلاحظ بارتياح الجهود المبذولة من أجل التقريب بين الشمال والجنوب باعتبارها مقدمة ضرورية لإعادة التوحيد السلمي لكوريا .

وفيما يتعلق بإيران والعراق ، يجب أن نعمل جميعا على تقوية بوادر الامل المتمثلة في مفاوضات السلم التي بدأت بين هذين البلدين . وتؤيد جمهورية الكونغو الشعبية استمرار مباحثات السلم الرامية إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ويحدوها الامل في ألا تعوق المشاكل المتصلة ذات الصلة جهود السلم التي اضطلع بها المجتمع الدولي .

وفيما يتعلق بمسألة قبرص ، يرحب بلدي باستعداد قادة الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية ، الذين تعهدوا ، بفضل المساعي الحميدة للامين العام ، بالعمل معاً بلا كلل بغية التوصل الى اتفاق شامل يصون سلم ذلك البلد ووحدته الوطنية .

وفي شمال افريقيا ، تبشر الاتصالات التي بدأت بين الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو بعهد من السلم والاستقرار في تلك المنطقة . وسوف يتيح الاستفتاء الذي تنص عليه شتى قرارات منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ذات الصلة تسوية المسألة الاساسية المتمثلة في ممارسة الشعب الصحراوي لتقرير المصير . والجهود التي يقوم بها الامين العام ، وهو يعمل بلا كلل صوب تحقيق هذه الغاية ، جديرة بالتشجيع من جانب بلدي والمجتمع الدولي بأسره . ونحن نأمل للحوار الذي بدأ أن يستمر في ظل ظروف أفضل .

وعلى نفس المنوال ، يؤيد بلدي أيضا جهود السلم في القرن الافريقي ، وخاصة في اثيوبيا والسودان .

يمثل الاتفاق الإطاري الموقّع بين ليبيا وتشاد في ٧ أيلول/سبتمبر الماضي في الجزائر والرامي إلى حسم النزاع بين البلدين ، في رأي وفد بلادي ، الطريق الأمثل لإيجاد تسوية نهائية لهذا الصراع . ومازلنا مقتنعين بأن مناخا من الهدوء والتفاهم وحسن الجوار سيسود ، من الآن فصاعدا ، العلاقات بين هذين البلدين .

وفي حين أن الحالات التي أشرت اليها تشهد على مناخ الانفراج ، وهو مناخ مؤات لتحسين العلاقات الدولية ، ينبغي أن ندرك أن هذه الحالات مازالت هشة ، كما يتضح من استمرار بعض بؤر التوتر في أنحاء شتى من العالم . ففي الشرق الأوسط ، لاتزال الحالة باعثة على القلق البالغ . فهذه الحالة ، التي تشكل جوهرها قضية فلسطين الشائكة ، تواجه جمودا يكاد يكون كاملا . ولقد كنا نعتقد أنه ، بعد التنازلات التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية ، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، أن يبدأ تطور جديد يؤدي الى إنعاش عملية السلم وبدء الحوار بين الفلسطينيين والاسرائيليين . لكننا ، على العكس من ذلك ، نشاهد تصعيدا للعنف ضد الشعب الفلسطيني . والانتفاضة ، وهي رمز لمقاومة الشعب الفلسطيني لاحتلال وطنه ، تعبِّر عن عزم ذلك الشعب على إقامة أمة حرة مستقلة . والكونغو ، الذي اعترف بدولة فلسطين التي أعلنت في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي ، في نهاية اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني ، تعتبر أن استعادة السلم الدائم تقتضي تحرير الأراضي المحتلة .

يعتقد بلدي أن عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة ، ومشاركة جميع الأطراف ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، هو الإطار الصحيح الوحيد لإجراء مفاوضات تسمح للشعب الفلسطيني بأن يمارس حقه في تقرير المصير ويضمن حق كل دول المنطقة في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا .

بقلب مكلوم أتكلم الآن عن لبنان وهو اسم كان منذ ١٥ عاما تقريبا مرادفا لحب الحياة ، لكنه أصبح اليوم مرادفا للحرب . فلا وقف إطلاق النار الذي نظمته الجامعة العربية ، ولا وقف إطلاق النار الذي نظمته الأمم المتحدة قد نجحا في وقف القتال ،

الامر الذي زاد من صعوبة مهمة لجنة المساعي الحميدة التابعة للجامعة العربية . وللشعب اللبناني ، ضحية التدخل الخارجي ، نعيد تأكيد تضامننا ، ونعلن تأييدنا لجهود اللجنة الثلاثية لرؤساء الدول العربية التي تستهدف استعادة السلم لذلك الشعب .

كما يعلم السادة الاعضاء ، تمثل الحالة في الجنوب الافريقي مصدر قلق بالغ لبلدي . وشعب الكونغو ، في حدود امكاناته ، بقيادة دينيس ساسو نغويسو يؤيد إقرار السلم الشامل والدائم في المنطقة .

والواقع ، أن الرئيس دنيس ساسو نغوسو بعد أن عمل على ابرام الاتفاقيات التي تسنى التوصل اليها في برازافيل ونيويورك لن يدخر وسعا - بالمشاركة مع رؤساء الدول الآخرين - في العمل على التوصل إلى القضاء التام والنهائي على كل العوامل التي تولد الصراع والتوتر في أنغولا وفي جنوب افريقيا وفي كل بلدان الجنوب الافريقي . وفي هذا السياق ، يشارك مراقبون أنغوليون - تحت رعاية الامم المتحدة - في تنفيذ بعض تلك الاتفاقيات في الميدان . وتشارك الكونغو على نحو نشط في عملية المصالحة الوطنية في أنغولا وهي تتشاطر الآمال التي أحياها لقاء قمة غبارولتي الذي عقد في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٩ . ونحن نغتنم هذه الفرصة لنوجه نداء إلى المجتمع الدولي وإلى كل أصدقاء الشعب الانغولي لمساندة جهود الحكومة والشعب وكل أبناء أنغولا لتحقيق المصالحة الوطنية وإعادة بناء ذلك البلد .

أفلم تكن قرون خمسة من الاستعمار و ٣٣ عاما من نضال التحرير و ١٤ عاما من الصراع الداخلي ثمنا باهظا حقا يدفعه شعب لا يتطلع إلا لان يعيش في سلم حتى يمكنه أن يعمل من أجل تنمية بلاده ؟

أما فيما يتعلق بجمهورية موزامبيق الشعبية ، فنحن مقتنعون بأن سياسة المصالحة الوطنية التي شرع فيها الرئيس جواكيم البرتو شيسانو وجبهة تحرير موزامبيق سوف تكفل إقرار السلم الحقيقي ، وهو أمر حيوي للغاية لاعادة بناء ذلك البلد الشقيق .

أما في ناميبيا ، فإن حدثا تاريخيا يلوح في الافق ، هو استقلال ذلك البلد الشقيق بعد سنوات طوال من النضال الباسل الذي خاضه الشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ضد قوات الاحتلال التابعة لجنوب افريقيا . ونحن نحث المجتمع الدولي على أن يتحلى باليقظة كيما يكفل التطبيق الكامل لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، حتى يمكن تهيئة كل الظروف اللازمة لاجراء انتخابات حرة وديمقراطية . ومن الواضح أن ظهور ناميبيا مستقلة على الساحة الدولية أمر يتطلب مساعدة المجتمع الدولي بما يتماشى ونطاق التحديات التي سيتعين على البلد الجديد مواجهتها لتدعيم السلم والبدء في إعادة البناء الوطني .

إن جنوب افريقيا إذ تقيم وجودها على أساس سياسة الفصل بين الأجناس تتمسك بالابقاء على سياسة عفا عليها الزمن لا مكان لها في العصر الحديث . والتغيرات الأخيرة التي وقعت في قيادة جنوب افريقيا والانتخابات التشريعية الملتوية التي استبعدت منها الغالبية السوداء لم تغير شيئا أساسيا في تصورنا لطبيعة ذلك الحكم . فلا بيانات الحكومة الجديدة التي ترمي ظاهريا إلى بث الطمأنينة ، ولا الاصلاحات المقترحة ، يمكن أن تغير من الرأي العام الدولي الذي لا يتزعزع والذي عقد العزم على إزالة الفصل العنصري ، وهو جريمة ضد الانسانية . فالفصل العنصري لا يمكن اصلاحه بل يجب استئصال شأفته . إن ما يتوقعه المجتمع الدولي من حكومة جنوب افريقيا هو إبداء حسن نيتها وقدرتها على وضع حد للفصل العنصري تماشيا مع رغبة بلدان عدم الانحياز وأعضاء منظمة الوحدة الافريقية التي أعرب عنها في الاعلان الصادر عن اللجنة المخصصة لرؤساء الدول المعنية بالجنوب الافريقي والتي تشارك فيها بلادي .

وكيما يتحقق السلم والأمن في جنوب افريقيا لابد من الافراج الفوري غير المشروط عن نلسون مانديلا وكل السجناء السياسيين ، ورفع حالة الطوارئ ، وإعادة جميع الحقوق المدنية للمواطنين كافة ، وإقامة نظام ديمقراطي حقيقي ، وكذلك إنهاء أية سياسة ترمي إلى زعزعة استقرار بلدان المنطقة دون الاقليمية .

والحالة الراهنة في جنوب افريقيا - كما هو واضح - لا تزال أبعد ما تكون عن الوفاء بمتطلبات المجتمع الدولي ، ولا يمكن إلا أن تضطرنا إلى مواصلة ضغوطنا السياسية والاقتصادية والمالية على نظام الفصل العنصرى بل وتكثيف تلك الضغوط ، ويحدونا الأمل في أن تزيد اللجان الوطنية بل والمجتمع الدولي بأسره أنشطتهما في النضال المناهض للفصل العنصري وأن تقوي من تعضيدها لمبادرات اللجنة الافريقية لمناهضة الفصل العنصرى التي ترأسها بلادي والجهود التي يبذلها صندوق افريقيا لمقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصرى .

إن الارهاب - كما ندرك جميعا - يشير اليوم قلق العالم بأسره لما يسببه من خسائر جسيمة في الأرواح - وبلادي التي كانت في الآونة الأخيرة - ضحية لهجمة ارهابية

تسببت في وفاة ٤٩ مواطنا لقوا مصارعهم في الهجوم على الطائرة دي سي ١٠ التابعة للخطوط الجوية "بو تي إيه" تدين الارهاب وتحث المجتمع الدولي على شن حرب لا هوادة فيها على تلك الآفة والعمل على استئصالها .

تكتسي مشكلة المخدرات الآن أبعادا مثيرة للانزعاج . لما لها من أثار مدمرة على بلدان عديدة في أرجاء المعمورة . فالصلة القائمة بين المخدرات والجريمة تعرض للخطر أمن الدول ذاته . وقد بدأت افريقيا ، التي اعتبرت لوقت طويل بمنأى عن مشكلة الاتجار في المخدرات ، تنخرط تدريجيا في تلك التجارة المشؤومة .

لذلك ، من الحيوي تعزيز التعاون الدولي ومساندة الجهود التي بدأ بذلها في الآونة الاخيرة للقضاء على تلك الظاهرة التي يتمثل هدفها النهائي في تحطيم دولنا وبهذه الروح ، عقدت في برازافيل في نيسان/ابريل الماضي حلقة دراسية خاصة للتشريع لمكافحة المخدرات شارك فيها ١٤ بلدا افريقيا ، اتفقت على ضرورة استنباط تشريعات وطنية وتنسيقها تحت رعاية الامم المتحدة .

لقد وفر لنا انفراج حدة التوتر بين الشرق والغرب الذي بدأ منذ قرابة عامين وما أسفر عنه من آثار ايجابية على الصراعات الاقليمية من الاسباب ما يكفي لأن نأمل في اننا ندخل حقبة جديدة للحوار والسلم . وقد راودنا الامل في أن يحفز المناخ السياسي الجديد للانفراج - بصورة طبيعية تماما - المجتمع الدولي على العمل لايجاد حلول متفق عليها لمشاكل الاقتصاد العالمي الحرجة ، التي تكتنفها الشكوك المخيمة بظلال مخيفة على مستقبل البلدان النامية إذ تجمع كل التقارير على رسم صورة للاقتصاد العالمي تتسم بالتناقضات الصارخة ففي حين تواصل البلدان الصناعية التمتع بمعدل نمو مطرد تغوص البلدان النامية في ركود متواصل بل في انكماش .

وفضلا عن ذلك ، فإن حجم المديونية الخارجية للبلدان النامية الذي ازداد زيادة كبيرة خلال سبع سنوات لأكثر فارتفع من ٨٠٠ بليون دولار في عام ١٩٨٢ إلى ١ ٣٢٠ بليون دولار عام ١٩٨٨ ، قد أدى إلى تفاقم تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان وذلك بتقييد النمو ، مما تسبب في تدهور لم يسبق له مثيل في ظروف معيشة

سكانها . وفي حالات كثيرة أدت برامج التقشف المطولة إلى العنف وولدت مزيدا من انعدام الأمن والبطالة التي تؤثر أعمق تأثير على عرض قطاعات المجتمع وأكثرها ضعفا .

ومن الحقيقي أن هناك تدابير قد نفذت ومبادرات قد اتخذ زمامها لتخفيف عبء ديون البلدان النامية . وكلها تدابير ومبادرات ترحب بها بلادي ، إلا أننا يؤسفنا أن تلك التدابير غالبا ما تستبعد ما يسمى بالبلدان ذات الدخول المتوسطة كالكونغو التي تسجل مديونيتها - رغما عن ذلك - أعلى نسب المديونية . ونظرا لخطورة المشكلة أثبتت تلك التدابير عدم كفايتها في مواجهة أهداف التنمية طويلة الاجل .إذ من المتعين أن تعضد تلك التدابير باستراتيجية شاملة ومتكاملة بروح تقاسم المسؤولية بمفهومها الصحيح .

إن تخفيض الديون وهو وارد على جدول أعمال هذه الهيئة وغيرها من المحافل الاخرى لا يمكن أن يوفر أملا حقيقيا ما لم يكن مقترنا بدعم ملموس على شكل موارد مالية ملائمة . ويعد ذلك الدعم جزءا حيويا لاية سياسة تهدف إلى تخفيف حدة الديون خاصة في الوقت الذي نلاحظ فيه بأسى اتجاها يشير القلق صوب إنقاص التدفقات المالية ، وهو ما يتسم بوجه خاص بركود المساعدة الانمائية الرسمية ونفاذ التدفقات المالية التجارية في الوقت الذي ارتفع فيه - وياللمفارقة - صافي الموارد المالية المحولة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة إلى ٤٣ بليون دولار في عام ١٩٨٨ .

وعلاوة على ذلك ، فإن استمرار تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا ، وهو تدهور زادته تفاقما أزمة الدين ، يؤكد قيمة وصلاحية الموقف المشترك بشأن الديون الافريقية الذي اتخذته القمة الاستثنائية الثالثة لمنظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٨٧ . فذلك الدين ، الذي قدر بنحو ٢٣٠ بليون دولار في عام ١٩٨٨ ، تمتص جانبا كبيرا من حصيلة صادرات البلدان الافريقية .

لقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تضاؤل قدرة بلداننا على المشاركة بفعالية في التجارة العالمية . فمنتجاتنا تعاني من حالة عدم الاستقرار في أسواق البلدان المتقدمة ، ومن تزايد الحمائية . كما أدى الانخفاض المتواصل الملحوظ في أسعار السلع الاساسية التي تصدرها البلدان النامية ، بالاضافة إلى تدهور معدلات التبادل التجاري - إلى خلق صعوبات أثرت تأثيرا معاكسا على موازين المدفوعات وأدت إلى النقل السلبي للموارد . وبلا أدنى شك ، تظل الصادرات إحدى الوسائل الرئيسية التي تملكها البلدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي : ومن ثم ، فلا بد من العمل سويا لاقامة نظام تبادل تجاري دولي عادل ومنصف . وفي هذا الصدد ، تعلق بلادي أهمية خاصة على مفاوضات أوروغواي التي يتمثل هدفها النهائي في تعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف .

إن التضامن الانساني يحثنا على إيلاء أولوية لأشد البلدان فقرا . منذ ثلاث سنوات وفي نفس هذه القاعة ، اعتمد المجتمع الدولي ، استجابة لنداء افريقيا ، برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، غير أن تلك القارة التي تضم أكبر عدد من البلدان الاقل نموا ، ما زالت تعاني من الآثار السلبية لأزمة اقتصادية لا تملك التحكم في مسبباتها ، وهي أزمة تعرقل كل الجهود التي تبذلها الحكومات الافريقية لانعاش اقتصاداتها .

وفي عام ١٩٨٨ ، انتهى استعراض نصف المدة لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، إلى أن استجابة المجتمع الدولي كانت غير مناسبة وغير وافية بالغرض . وعلى الرغم من الاصلاحات التي أجريت ، وكان

اجراؤها مخاطرة سياسية ضخمة وتكلفتها الاجتماعية لا يستهان بها ، ما زال الانتعاش الاقتصادي ، الذي كان مفروضا أنه الهدف المرجو من تلك السياسة ، بعيد المنال .

وفيما يخصنا ، قامت الكونغو ، في ظل ظروف تحكمها قيود قاسية للغاية ، بقدر كبير من الشجاعة ، بتنفيذ برنامج التكيف الهيكلي المدعم والذي وضعته بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ودائنيها . وللأسف ، لم تسفر الجهود التي بذلناها حتى الآن عن أية نتائج هامة . لذلك ، نحتاج إلى مزيد من التفهم من جانب البلدان المتاجرة معنا ، إن كان لنا أن نحقق الانتعاش الاقتصادي في بلادي . ويستحق الاطار المرجعي الافريقي لبرامج التكيف الهيكلي الرامية إلى إجراء التغييرات الاقتصادية والانتعاش الاقتصادي ، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لافريقيا وأقرته قمة منظمة الوحدة الافريقية في تموز/يوليه من العام الحالي اهتمام المجتمع الدولي .

يتطلب تدهور البيئة ، دون أدنى ، شك ، تعزيز التعاون الدولي . وتوفر هذه المنظمة إطارا مثاليا للعمل المتضافر وتنسيق الجهود في هذا المجال . غير أنه يجدر بنا أن نلاحظ أن الميل للنظر إلى تدهور البيئة كظاهرة منعزلة عن غيرها ، يتجاهل جوانب معينة من المشاكل . ونحن نرى أن مسألة حماية البيئة تمثل جزءا لا يتجزأ من التنمية ذاتها . ففي هذا السياق ، أنشئ كيان حكومي كامل في الكونغو لمعالجة مسألة البيئة . وتقوم تلك المديرية بوضع وتنفيذ سياسة الحماية البيئية على الصعيد الوطني . وفي السادس من شهر آذار/مارس من كل عام ، تحتفل الكونغو بيوم الشجرة كرمز لسياسة إعادة غرس الاحراج ، وهي سياسة ما برحت تنفذها المديريات المتخصصة على نطاق واسع للغاية .

ينبغي للبلدان المتقدمة ، التي اعترفت بمسؤوليتها الأولية عن التلوث البيئي ، أن تبادر إلى مساعدة البلدان النامية في جهودها من أجل حماية البيئة عن طريق الاسهام بموارد مالية إضافية ، ومن خلال تحويل التكنولوجيات المناسبة والسليمة ايكولوجيا .

إننا نشرف على نهاية عقد من الزمان كان عقد إحباط للبلدان النامية ، لكنه مع ذلك قدم آفاقا تبشر بالخير إلى حد بعيد . ومن ثم ، وبينما نتوجه بأنظارنا إلى المستقبل ، دعونا نتمسك بالأمل ، كما هي الحال في العلاقات السياسية ، بأن تفسح المجابهة المجال أمام الحوار بين الأغنياء والفقراء ، حوار بنّاء يرمي إلى إقامة نظام جديد أكثر عدلا وإنصافا . وبأخذ ذلك في الاعتبار ، فإن أمام الأمم المتحدة عدد من معالم الطريق الهامة تشمل ما يلي : دورة الجمعية العامة الاستثنائية للتعاون الاقتصادي الدولي وخاصة تنشيط النمو الاقتصادي للبلدان النامية وتنميتها ، المزمع عقدها في نيسان/ابريل ١٩٩٠ - وهي دورة تتسم بأهمية قصوى لأنها ستعالج تحديات على جانب كبير من الأهمية للاقتصاد العالمي ؛ والاستراتيجية الانمائية لعقد الأمم المتحدة الرابع للتنمية (١٩٩١ - ٢٠٠٠) ، وهو عقد حاسم ينبغي أن يكفل للجنس البشري الوصول إلى عتبة الالف القادمة بروح وثّابة من التضامن والتعاون من أجل عالم أفضل .

غير أن بناء عالم كهذا يتطلب الوفاء بالحاجات الأساسية لسكانه . لذلك ، يتعين على المجتمع الدولي ، من خلال هذه المنظمة الدولية ، أن يجد الاستجابات الحاسمة لذلك التحدي ، يعززه في ذلك ميثاق تضامن حقيقي بين الأغنياء والفقراء ، بين الشمال والجنوب .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إني أعرف أن الجمعية العامة سيدة اجراءاتها ، لكني أذكر بأنها اتخذت بالاجماع منذ سنوات قليلة قرارا بمنع تقديم التهنئة أثناء الجلسات . وقد كررت الاشارة إلى هذا القرار نحو مرتين على الاقل بوصفي رئيسا للجمعية .

وقد أكون رجلا عسكريا ، لكني لست ضيق الأفق . كما أني ، كوزير خارجية سابق ، أعرف مدى أهمية شعور المرء بأن زملاءه يقدرون ما قاله وذلك بأن يتقدموا لتهنئته ، ولذا سأتخذ موقفا واقعيا وأتقدم باقتراح للجمعية .

تنقسم قاعة الجمعية العامة إلى ستة أقسام ، ثلاثة إلى اليسار ، وثلاثة إلى اليمين ، وأقترح أن نفعل ما يلي : إذا جاء المتكلم من أحد الأقسام الثلاثة الموجودة إلى اليسار - حتى إذا جاء من الصف الأول مثل ممثلي سنغافورة أو سيراليون أو جزر سليمان - فليستدر ، بعد انتهاء كلمته أولا ، إلى الممر الأيسر ويعود عن طريق نهاية القاعة إلى مقعده ، وبهذه الطريقة يستطيع أن يرى الممثلين القادمين لتهنئته وأن يقف في موضع ما بالممر الأيسر . وإذا كان آتيا من أحد الأقسام الثلاثة اليمنى ، فليفعل العكس - أي يتجه إلى الممر الأيمن حيث يستطيع زملاؤه أن يقدموا اليه التهنئة ، ثم يدور حول القاعة عائدا إلى مقعده ، وبذلك ، لا يكون هناك غير طريق ذي اتجاه واحد لا يشيع الاضطراب بين الموجودين في وسط القاعة . ونحن إنما نفعل ذلك من قبيل التقدير للمتكلم التالي الذي من حقه أن يتكلم أمام جمهور منتبه لما يقوله في جو هادىء .

وما دمنا لا نستطيع أن نلتزم بقراراتنا السابقة ، فلنفعل الشيء الأفضل القريب من ذلك . وأكرر القول بأني أعتقد أن من حق المتكلمين أن يخاطبوا جمهورا منتبها وفي جو هادىء .

ونظرا لأنه لا توجد تعليقات فسوف أعلن قبول اقتراحي بالتزكية .

وأنا أعتمد على الجمعية في التمسك بقرارها هذه المرة وواثق من أننا لو جربنا هذا الاجراء مرة أو مرتين سيصبح مألوفا وسوف أطلب من المتكلم التالي ، ممثل أنغولا ، أن يجرب هذا الاجراء عندما ينهي بيانه .

السيد فان دونيم (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية ، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : السيد الرئيس ، أتشرف اليوم بأن أخاطب الجمعية العامة لأول مرة وأود أن أتقدم لكما معا بالتهنئة باسمي وباسم جمهورية أنغولا الشعبية ، وأن أقدم اليكم أفضل التمنيات بالنجاح في هذه الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . ونحن على ثقة من أن قدراتكم وخبرتكم الدبلوماسية سيكون لها دور كبير في هذا النجاح .

ونود أيضا أن نعبر عن التقدير لسلفكم السيد دانتي كابوتو وزير خارجية الارجنتين الذي أدار أعمال الدورة السابقة بكفاءة وبعد نظر وأسهم في نجاحها كما نعرف جميعا .

ونود أن نوجه للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دى كوييار ، تهنئة صادقة ، ولاسيما لأدائه المثالي في العملية المؤدية إلى السلم والرخاء للبشرية قاطبة ، على الرغم من المشاكل السياسية والاقتصادية وغيرها التي تواجهها المنظمة .

لقد انقضت أيام قليلة منذ عقد مؤتمر القمة التاسع لحركة بلدان عدم الانحياز ، وهو مؤتمر تميز بروح الاعتدال . انعقد ذلك المؤتمر في وقت حدثت فيه تحولات ايجابية في العلاقات الدولية . وذلك من دواعي ارتياحنا لاننا نستطيع أن نقول الآن أن فترة الحرب الباردة قد انتهت . ويبدو أن الدولتين العظميين أقامتا فيما بينهما علاقة تتجه إلى إنهاء المواجهة وتؤدي إلى الازالة التدريجية لترساناتهما ، بما في ذلك ترسانات الاسلحة النووية .

وينبغي تشجيع هذه المفاوضات الرامية للحد من الاسلحة ونزع السلاح بين دول العالم الكبرى وتأييدها من جانب جميع اتجاهات الرأي في بلداننا وفي أنحاء العالم ، إذ أن الحق في الاختيار بين الحرب والسلام العالمي لا يجوز أن يقتصر على بلد واحد أو على مجموعة صغيرة من البلدان .

إن السلم هو أمل البشرية قاطبة ، وعليها أن تناضل موحدة الصفوف للمحافظة عليه . فالسلم شرط ضروري ولا غنى عنه للتنمية ولتحقيق السعادة والرخاء لجميع

الشعوب . إن السلم والاستقرار والأمن لا انفصام بينها . ومادمنا نعيش في عالم متكافل ، فلا بد من الالتزام الايجابي من جانب جميع البلدان بتسوية المشاكل العالمية .

لقد أدت النتائج التي تحققت في محادثات ركيافيك إلى فتح آفاق واسعة للسلم العالمي أجمع ، وعززت الاتجاه الذي كان قائما نحو تخفيف حدة التوتر في العلاقات الدولية واستخدام الحوار والتفاوض وسيلة لتسوية الخلافات وإنهاء المنازعات والقضاء على بؤر التوتر القائمة في أنحاء كثيرة من الأرض .

وقد أدى هذا الاتجاه الجديد إلى تشجيع شعوب افريقيا على بذل جهود شجاعة لتصفية البقايا الأخيرة للاستعمار والعنصرية . وإذ يدرك نظام جنوب افريقيا هذا الوضع ، ويستند إلى تأييد بعض الدول الغربية فإنه يلجأ إلى العدوان المسلح وعمليات التخريب ، ويلجأ إلى التدخل المباشر واستخدام المرتزقة والعملاء ضد بلدان المنطقة ، ساعيا إلى تحقيق هدف مزدوج هو قمع كفاح شعبي ناميبيا ، وشعب جنوب افريقيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والمؤتمر الوطني الافريقي بجنوب افريقيا ، وهما الممثلان الوحيدان والشرعيان لهذين الشعبين ، وساعيا إلى زعزعة الاستقرار في بلدان الجنوب الافريقي ذات السيادة من أجل بث الاضطراب وايجاد الظروف الملائمة لفرض حكومات استعمارية جديدة تخضع لرغبات الدول الغربية .

وجمهورية أنغولا الشعبية ، بوصفها بلدا يقاتل لكسب المعركة ضد التخلف بأي ثمن من أجل تحسين الظروف الاجتماعية ومستوى معيشة شعبها ، لا تستطيع أن تنعزل عن الاطار السياسي القائم في المنطقة . وقد قدمنا مساهمتنا في حل مشاكل الجنوب الافريقي في اطار بلدان خط المواجهة التي منحها بلدنا تأييدا قويا في التحرك السياسي والدبلوماسي المبذول للوصول إلى حل عادل لمشكلة إنهاء الاستعمار في ناميبيا واستئصال نظام الفصل العنصرى البغيض . وبسبب هذا الموقف ظلت أنغولا ضحية لاعتداءات مسلحة مستمرة .

مناخ العنف المسلح المتطرف هذا ، الذي أشعله المعتدون من جنوب افريقيـــا ، قد نتجت عنه أعمال رائعة من طرف الانغوليين - مثل المعارك المظفرة التي حدثت فـــي كويتو كانافالي وتشيبا وكاليكي ورواكانا والتي ستظل صفحات مجيدة في تاريـــخ مقاومتنا ضد الغازي لقد اعتمد الشعب الانغولي في هذا الكفاح المرير على الالتـــزام الفعلي من جانب كوبا وعلى تأييد المجتمع الدولي ، الذي ندين له بالامتنان البالغ .

لقد برهنت حكومة جمهورية أنغولا الشعبية عن تفهم ونية طيبة في البحث عـــن وسائل لحل صراعها الداخلي . وفي اطار من الروح البنّاءة ، وكدليل واضح على سياســـة السلم التي تنتهجها ، وبعد مشاورات مكثفة مع البلدان الافريقية المختلفة بشـــأن مجموعة من المبادئ التي تضمنتها خطة السلام في أنغولا ، فإن الحكومة الانغولية قـــد أعلنت في الاجتماع المنعقد في غبادوليت في جمهورية زائير في ٢٢ حزيران/يونيه من هذا العام ، وبحضور ١٨ رئيس دولة افريقية عن موافقتها على وقف الاعمال الحربيـــة يصبح نافذ المفعول في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

لقد قام رئيس جمهورية زائير بإحاطتنا علما بأنه أجرى اتصالات بسافمبـــي واليونيتا وبانهما قبلا بمبادئ تسوية مشكلة أنغولا الداخلية . وهذه المبادئ هـــي : أولا ، وقف التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لجمهورية أنغولا الشعبية ؛ ثانيـــا ، وقف الاعمال العدائية في جميع أجزاء الاراضي الوطنية ، بما فيها المنطقة التي تقـــع حول سكة حديد بانغويلا ، والتي ستعتبر منطقة سلام ، ولذلك لن تستعمل إلا في الاغـــراض السلمية ؛ ثالثا ، التقيد بأحكام القانون الدستوري والتشريعات الاساسية الاخـــرى ؛ رابعا ، دمج مقاتلي اليونيتا في جهاز الدولة ، ومؤسسات أخرى حسب قدراتهـــم ؛ خامسا ، القبول بإزاحة مؤقتة وطوعية لجوناس سافمبي عن المسرح السياسي الانغولي .

ولسوء الحظ ، فمنذ مؤتمر قمة غبادوليت لم تتطور الاحداث بنفس الوتيرة أو لـم تتطور ايجابيا ، اذ أن متمردي اليونيتا لم يوقفوا أعمالهم الارهابية أو تصريحاتهـم العدائية والدعائية ضد حكومة أنغولا الشرعية . كما أن حلفاءهم التقليديين لـــم يوقفـوا تدخلهم في الشؤون الداخليـة لجمهورية أنغولا الشعبيـة . يجب أن نتذكـر أننـا

معنيون بعملية سلام وهذه العملية لا يمكن أن تتقدم ما دام جوناس سافمبي يتلقى الأسلحة والدعم المالي المتزايد .

ان استخدام مجموعات معينة من الانغوليين كأدوات لتحقيق أهداف نظام بريتوريا في الحرب العدوانية ضد أنغولا يدل على أن الحرب ضد بلدنا لها أصلها الخارجي . ولذلك ، فإننا نأسف أنه بالرغم من كل الالتزامات التي قدمتها أنغولا بغير تحفظ ليس فقط في برنامج المفاوضات الشاملة المطروح في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، ولكن أيضا في بروتوكول جنيف في ٥ آب/اغسطس ١٩٨٨ وفي الاتفاق الثنائي بين أنغولا وكوبا ، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ حول انسحاب الفيلق العسكري الكوبي من جمهورية أنغولا الشعبية - فإن متمردي اليونيتا ، بالرغم من اتفاق وقف النار الذي توصلنا اليه في غبادوليت ، قد قاموا بتنفيذ مجموعة من الهجمات والكمائن . وحتى نهاية شهر آب/ اغسطس بلغ عدد الهجمات ضد السكان المدنيين والقوات المسلحة ٢٨٥ هجوما ، و ١٩٩ كمينا ، و ١٢٧ انفجارا بالألغام والألغام المضادة للأفراد ، وتدمير ٥٨ ناقلة جنود بواسطة الألغام ، و ٦٧ عملية خطف ، و ٥٦ عملية نهب ، ووفاة ١ ٢٢٦ ، وجرح ٢ ٠٧١ ، واختفاء ٧٠٥ ، وجرح مواطن برازيلي ، واغتيال مواطن فلبيني ، وهدم ١٣٥ منزلا وتدمير ٢٦٣ سيارة وسرقة ١ ١٠٧ من رؤوس الماشية .

ذلك هو الدليل الصارخ على السلوك الخطر لليونيتا ، والتي استمرت تبرهن على انها عنصر عدم استقرار ، ليس فقط داخل أنغولا ، ولكن أيضا في المنطقة كلها .

وعلاوة على ذلك ، فإن حكومة جمهورية أنغولا الشعبية قد أيدت كل المبادرات التي تسهم ، واقعيا ، في القضاء على الخلاف والحرب ، في مصلحة الدفاع عن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعوب في الاستقلال والسيادة والحرية في اختيار نظامها السياسي .

ان جنوب افريقيا العنصرية ، التي تقوم بدور الدركي في منطقتنا ، تعمل على زعزعة اقتصاد دول خط المواجهة ، وبخاصة دولتي موزامبيق وجمهورية أنغولا الشعبية . إن أعمال العصابات الممولة من جنوب افريقيا تهدف الى ضمان تحقيق هذه

الاهداف ، ولا علاقة لها بمصالح الشعب الانغولي . لذلك السبب ، فإن أهدافها المفضلـــة هي الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وقرى المواطنين المسالمين ، حيث ترتكب أقســى الفظاعات .

واذ تضع في الاعتبار الدور الاساسي الذي تقوم به الامم المتحدة ، فإن حكومـــة أنغولا كانت تحيط الامين العام السيد خافيير بيريز دي كوبيار علما ، والدول الاعضـاء بتطور الموقف في الجنوب الافريقي عامة وفي بلدي خاصة . إن زيارات الامين العـــام لانغولا قد جعلت من الممكن لاكبر ممثل في هذه الهيئة الدولية أن يعاين شخصيا مـــدى العدوان الاجنبي وسبب لجوئنا الى حق الدفاع عن النفس .

لقد اتيحت لنا فرصة التأكيد للامين العام على موقفنا بشأن أصل الصراع الـــذي دمّر منطقتنا دون الاقليمية والذين يتحملون مسؤوليته . إن حكومتي ، ضمن سياستهـــا التي أثبتت مرونتها واحترام المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول ، قد تقدمـــت باقتراحات جادة بإعادة إقامة السلام في الجنوب الافريقي .

اننا نعتقد أنه عندما يتم تفكيك نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا فـــإن منطقتنا ستدخل عهدا من السلام الضروري لتقدم وتطور شعوبها ، مما سيؤدي الى التعـاون الدولي والاقليمي ، بخاصة مع حصول ناميبيا على استقلالها ، الذي نأمل أن يتحقق فـــي اطار الجدول المعد .

ولن تألو الحكومة الانغولية جهدا في السعي من أجل حل سلمي لمشكلة الفصـــل العنصري ، عن طريق المحادثات بين حكومة بريتوريا والمؤتمر الوطني الافريقي لجنـــوب افريقيا والقوى السياسية الاخرى ذات الصلة في جنوب افريقيا .

وفي الواقع أن الوضع في ناميبيا اليوم يعرض سيناريو مختلفا . فبتنفيذ قـرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بدأ التحرك في عملية لا يمكن عكسها ، ابتداء من نيسان/ابريـــل من هذا العام . ونأمل أنها ستضع نهاية لآخر معقل من معاقل الاستعمار في القـــارة الافريقية ، بالرغم من أعمال التهويل الجارية ضد مقاتلي المنظمة الشعبية لافريقيـــا الجنوبيـــة الغربية (سوابو) والمتعاطفين معها من قبل قوات كوفوت التي أدمجت في شرطة

افريقيا الجنوبية الغربية التي ما زالت تقوم بنشاطاتها بخاصة في ناميبيا الشمالية . إن كوفوت تواصل استخدام تكتيكات التمرد المضاد وأيضا زعزعة الاستقرار في جنوب أنغولا ، بالتعاون مع العناصر المسرحة من القوات الاقليمية السابقة ـ قوة اقليم افريقيا الجنوبية الغربية ـ بخاصة الكتائب ٥٤ ، ١٠١ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ، التي ترابط على طول حدود أنغولا ـ ناميبيا والتي تحتفظ بعلاقات وثيقة مع اليونيتا ، منتهكة بذلك انتهاكا صريحا للاتفاق الثلاثي .

إن جمهورية أنغولا الشعبية تكرر التزامها الكامل بالامتثال لاتفاقات نيويورك ، ما دام يوجد امتثال مماثل من قبل الأطراف الأخرى وما دامت الجهود المبذولة لانتقال ناميبيا من الاستعمار الى الاستقلال تتم في اطار شروط الاستقرار والعدالة . لهذه الغاية ، ووفقا لاتفاقات نيويورك المتعلقة بالسلام في افريقيا الجنوبية الغربية ، نريد أن نشير من ناحية الى أن أكثر من ٢٣,٦٠٠ جندي أممي من كوبا قد عادوا الى بلادهم ، ومن جهة أخرى ، الى عناصر سوابو التي تتواجد الآن ، كما اتفق عليه ، شمال خط ١٦ وتحت قيادة ممثل الامم المتحدة في أنغولا .

استحقت جهود الأمين العام في البحث عن تسوية عادلة يُتفاوض عليها للنـــزاع حول الصحراء الغربية تشجيع حكومة أنغولا . ونأمل أن تستمر الاتصالات بين جلالة الملـــك الحسن الثاني ، ملك المغرب ، وجبهة البوليساريو مفسحة الطريق أمام إعمال قـــرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية المتصلة بهذه المسألة .

من الأمور ذات الأهمية المماثلة لشعب وحكومة أنغولا مسألة شعب موبير ، الـــذي كافح على مدى ١٤ عاما ضد الاحتلال الأجنبي لاراضيه . ونحن نؤكد ثانية تقديرنا للموقـــف الذي اتخذته حكومة البرتغال بوصفها الدولة القائمة بادارة هذا الاقليم ، واننا نحث الأمين العام على بذل كل جهد ممكن التماسا لحل عادل ودائم يستند الى التطلعـــات المشروعة لشعب الاقليم والى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

لابد لنا من الاشادة بجهود شعب كوريا الرامية الى اعادة توحيد بلاده سلميـــا ودون تدخل أجنبي وعلى أساس الحوار والمشاورات بين الشمال والجنوب ، على نحو يتمشى مع المبادئ التي جاءت في الاعلان المشترك بين الشمال والجنوب والصادر في ٤ تمـــوز/ يوليه ١٩٧٢ .

اننا نشيد بالتطورات الايجابية صوب ايجاد حل للحالة في كمبوتشيا ، وهـــي التطورات التي انعكست في اقدام جمهورية فييت نام الاشتراكية على سحب قواتهـــا المرابطة في كمبوتشيا .

عقب التوقيع على اتفاقات جنيف بشأن أفغانستان ، في نيسان/ابريـــل ١٩٨٨ ، ناشدنا الموقعين الوفاء بالتزاماتهم بغية ايجاد مناخ في جنوب شرقي آسيا يســـوده السلم والأمن والاستقرار .

ونحن نشجع بلدان أمريكا الوسطى على مواصلة السير على الطريق الذي اختارتـــه لايجاد حلول سلمية تفاوضية . ونحن مقتنعون بأن اتفاقات السلام التي أبرمت مؤخرا فـــي هندوراس ستسهم إسهاما كبيرا في إعمال اتفاق اسكويبولاس الثانية .

ونكرر الاعراب عن تضامننا النشط مع الشعب الفلسطيني الباسل الذي يشـــن ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، كفاحا مريرا لتحرير أراضيه واقامة دولتـــه المستقلة التي تضم اقليم فلسطين بأكمله ، بما في ذلك القدس .

إننا نؤيد جهود اللجنة الثلاثية التي شكلتها جامعة الدول العربية لايجاد حـل سياسي تفاوضي للصراع الاخوي في لبنان .

نحن متأكدون أنه سيحدث تغير كاف لاستعادة السلم في جميع أصقاع المعمـــورة التي لا تزال حالات الحروب قائمة فيها ، ولضمان أن يؤدي احترام حقوق الشعوب والـــدول في الحرية والاستقلال الى مسيرة مشتركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وفي الحديث عن الدور الذي قامت به الامم المتحدة ، لا يمكن للمرء أن يغفـــل الاسهام الايجابي جدا الذي قدمته بلدان عدم الانحياز وحركتها ، والذي أثر تأثيـــرا كبيرا على مجرى الاحداث لصالح وقف سباق التسلح وتخفيض الترسانات النوويـــة والتقليدية وتقليل جيوب التوترات الاقليمية تدريجيا .

لسوء الطالع ، فإننا نجد أنفسنا في نهاية عقد آخر تتسم فيه التنميـــة الاقتصادية في بلداننا بركود حاد . إن الحالة الاقتصادية في بعض البلدان أسوأ حتـــى مما كانت عليه قبل عشرين عاما . فمنذ أن بدأ العمل في حزيران/يونيه الماضـــي بالصندوق المشترك للسلع الاساسية ، تحت اشراف مؤتمر الامم المتحدة للتجـــارة والتنمية ، لم تحرز إلا نجاحات قليلة في ميدان التجارة الدولية . وعلى حين أن هـــذه النجاحات ليست من الاهمية بحيث تطمس شبح النتائج الضعيفة التي تحققت حتـــى الآن ، فإننا نستمد منها التشجيع في نضالنا الشاق الطويل الأجل لانشاء نظام اقتصادي دولـــي جديد .

ولهذا السبب ، فأننا نود التشديد ثانية على التزامنا التام بعقـــد دورة استثنائية للجمعية العامة في نيسان/ابريل القادم تعنى بالتعاون الاقتصادي الدولـي ، خصوصا بانعاش النمو الاقتصادي والتنمية ، مما سيشكل دون شك خطوة هامة نحو اعتمـاد

استراتيجية انمائية دولية جديدة نأمل جميعا في أن تؤدي الى نتائج أفضل مـــن سابقتها .

بإمعاننا النظر ثانية في الحالة الاقتصادية الراهنة في بلداننا نجد أنفسنـــا مضطرين الى الاعراب عن قلقنا البالغ ازاء تفاقم المشاكل التي يواجهها النظـــام المالي الدولي وعواقبه الوخيمة على اقتصادات بلداننا الضعيفة فعلا . فالديـــون الضخمة بالاضافة الى أسعار الفائدة المرتفعة والهبوط الذي لم يسبق له مثيل فـــي أسعار السلع الاساسية أدت جميعها الى تفاقم مشكلة الدين الخارجي على عاتق البلـــدان النامية ، وهذه المشكلة وضعت البلدان النامية في موقف لا يقبله العقل ، ذلك انهـــا تسدد اليوم الى البلدان المتقدمة النمو والى مؤسسات التمويل الدولية مبالغ تفـــوق القروض التي تتلقاها . انني لا أعتقد انه يمكن لهذه الحالة أن تستمر لأنها تهـــدد كياننا الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وحتى امكانية وجودنا بوصفنا دولا ، ولذلـــك ، فإننا نرى أن من العاجل والملح عقد مؤتمر دولي يعنى بالقضايا المالية والنقديـــة لحل هذه المشكلة الصعبة .

عندما اجتمعنا مؤخرا في بلغراد في اجتماع قمة بلدان حركة عدم الانحيـــاز الاخير ، سلّمنا بأن زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب مسألة حيوية بوصفها احـــدى وسائل تخفيف الأزمة الاقتصادية الراهنة - وليس بوصفها بديلا للتعاون مع الشمال ، وهـــي مسألة تحظى بالأولوية أيضا ، ولكن بوصفها وسيلة لايجاد حلول أخرى لهذه المشكلة التـــي تواجهنا جميعا وتهدد وجودنا جميعا .

ومن المهم جدا الآن تكريس اهتمام خاص للقارة الافريقية ، حيث وصلت الحالـــة الاقتصادية الحرجة في دولها مستويات لم يسبق لها مثيل . فقد أحال الجوع وســـوء التغذية والأوبئة والكوارث الطبيعية أية محاولة للتنمية الاقتصادية الى عمليـــة متعذرة ، الى حد أن ٢٦ من بين الـ ٣٦ من أقل البلدان نموا في العالم موجودة فـــي القارة الافريقية .

نحن نشجب التزام المجتمع الدولي الضعيف الذي حال دون نجاح برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا على الرغم من الجهود التي بذلتها البلدان الافريقية ، والتي انطوت في بعض الاحيان على تضحيات اجتماعية ضخمة . ويضاف الى هذه العوامل الدين الاجنبي الضخم الذي تواجهه القارة ، والذي تجاوز مبلغ ٢٣٠ بليون دولار أمريكي ، وهو مبلغ خيالي ، مما أرغم معظم الدول الافريقية على مواجهة مستو من خدمة الدين لا يتمشى مع احتياجاتها التنموية .

إن تدهور البيئة المتزايد واستنزاف طبقة الاوزون ، وتدفق النفايات السامة التي "تصدرها" البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية ، أصبحت في السنوات الاخيرة محور اهتمام المجتمع الدولي . وجمهورية أنغولا الشعبية تدين دون تحفظ جميع هذه الانشطة السلبية التي لا تتفق مع التنمية الاقتصادية الحرجة بالفعل لهذه البلدان . ونحن نشدد على أهمية ، بل ضرورة ، عقد مؤتمر ثان معني بالبيئة والتنمية ، لاننا نعتقد أن من شأنه أن يوفر فرصة مثالية للمعالجة المشتركة لهذه المشاكل .

لسوء الطالع ، فإن جمهورية أنغولا الشعبية ، التي تقع في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية ، لم تفلت من الحالة الاقتصادية الحرجة التي تواجه القارة . وقد انضمت جمهورية أنغولا الشعبية مؤخرا الى صندوق النقد الدولي ، وأصبحت عضوا كامل العضوية في تلك المؤسسة التمويلية الدولية الهامة . ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا العميق لجميع البلدان التي مكنتنا ، من خلال مساهماتها ، من الانضمام . وإننا لا ننكر أهمية الانضمام الى صندوق النقد الدولي ، وخصوصا أن ذلك يتصل بالتنفيذ الناجح لبرنامج انتعاشنا الاقتصادي والمالي ، وهو البرنامج الذي نطبقه نحن في جمهورية أنغولا الشعبية طوال بضع سنوات .

ويجعل برنامج الانتعاش الاقتصادي لبلدنا الأولوية لإعادة تشكيل ديوننا الخارجية التي تقدر ب ٩٦٦ ٤ مليون دولار واعادة جدولة شروط التسديد من أجل اعادة التدفق المالي للصادرات ، وتيسير قدر من التجارة العالمية يتناسب مع المستويات المحلية للاستهلاك ، والاستثمارات المتوقعة .

ويركز البرنامج ، بدرجة متساوية ، على جذب الاستثمار الأجنبي الذي سيوجه ، أساسا ، الى قطاع التصدير بغية استعادة الانتاج ، وزيادة الأجور ، وتوفير السلع الاستهلاكية . وجمهورية أنغولا الشعبية بلد ذو امكانيات اقتصادية هائلة . ونحن واثقون أنه في امكاننا تحقيق مزيد من التقدم في تلك المجالات ، ومواصلة السعي لتحقيق ظروف معيشية أفضل لشعبنا .

وختاما ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد المجتمع الدولي أن يزيد دعمه ، ومعونته المادية للبرامج التي تقوم جمهورية أنغولا الشعبية بتنفيذها للتخلص من آثار الحرب التي لا تزال ظاهرة في بلدنا ، وتعويض الخسائر التي تزيد الآن عن ١٣ بليون دولار . وقد زادت حالة الطوارئ في جمهورية أنغولا الشعبية حدة بسبب الجفاف في اقليمها الجنوبي ، والفيضانات في الشمال .

وفي هذا السياق ، عُقد مؤتمر معني بحالة الطوارئ في أنغولا في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ، وستكون نتائجه الايجابية إسهاما رمزيا في تخفيف الصعوبات التي يعاني منها قطاعا الصحة العامة والزراعة اللذان يحتاجان ، على وجه عاجل ، الى مساعدة اضافية .

سيدي الرئيس ، اسمحوا لي بأن أكرر مرة أخرى تمنياتنا الطيبة بالنجاح في أعمال الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبأن أطمئنكم على تعاون وفد أنغولا على أي نحو قد يكون لازما .

السيد أوبادياي (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أنقل اليكم ، يا سيدي ، ومن خلالكم الى الممثلين المجتمعين هنا تحيات ملكنا المعظم ، جلالة الملك بيرندرا بير بيكرام شاه ديف ، وتمنياته الطيبة بنجاح الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة .

انه من دواعي فخري العظيم أن أقدم لكم ، نيابة عن وفد نيبال ، وبالأصالة عن نفسي تهانئنا الخالصة على انتخابكم رئيسا للدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . والبنود المعقدة المدرجة على جدول أعمالنا تتطلب صفات قيادية ، ومهارة دبلوماسية ، وخبرة تتمتعون بها على نحو يدعو الى الاعجاب . كما يشهد انتخابكم بالاجماع على الدور الهام الذي يواصل بلدكم العظيم ، نيجيريا ، أداءه في تنشيط التفاهم والتعاون والسلم على الصعيد الدولي . ويتطلع وفدي الى العمل ، تحت قيادتكم من أجل انجاح هذه الدورة .

وهل لي أيضا أن أعبر عن تقديرنا العميق لسلفكم السيد دانتي كابوتو ، ممثل جمهورية الارجنتين ، للاسلوب المقتدر المثالي الذي أدار به عمل الدورة السابقة للجمعية العامة ، وأثبت جدارته بالثقة التي أولاه أياها المجتمع الدولي .

على الرغم من أن مصير الامم المتحدة لم يتبدل تماما ، فإننا قطعنا شوطا طويل منذ أدت تحديات نقص السيولة وقابلية النمو الى أزمة خطيرة منذ سنوات قليلة فقط . إن الثقة المجددة بالمنظمة ، باعتبارها أداة لا بديل لها لتنظيم العلاقات الدولية وحل المشاكل الدولية انجاز ملحوظ ، وتقدير دائم لدبلوماسية الامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار المتأنية ، وهو يستحق امتناننا ودعمنا .

تنعقد الدورة الحالية للجمعية العامة وسط تغيرات ذات آثار بعيدة المدى تقع على الساحة الدولية . وأكثرها تشجيعا التحسن الملحوظ في حالة الحرب الباردة . وقد أكد الامين العام بحق في أحد تقاريره الاولى أن العلاقة اللازمة بين أعظم دولتين لا يمكن الاستغناء عنها في خلق ظروف تجعل في الامكان تطبيق أنبل المفاهيم الواردة في الميثاق لخير الجميع . ومن الواضح أن هناك بداية لتلك العلاقة اللازمة . وبخفض التوترات بين الشرق والغرب ، يأتي الامم المتحدة الدعم من مصادر قوية لديها القدرة على جعل المنظمة أداة فعالة لصيانة السلم والامن الدوليين .

والحقيقة ان انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان ، ووقف اطلاق النار في حرب الخليج ، وتنفيذ خطة استقلال ناميبيا ، والتطورات الاخيرة في كمبوتشيا وأمريكا

الوسطى ليست إلا أمثلة محددة قليلة على ما في إمكان الامم المتحدة أن تحققه بما تلقاه من التعاون الكامل من أعضائها . ومع ذلك ، إذ تبدو بشائر هذا التقدم ، الذي لا يمكن عكسه ، على تلك الجبهات وعلى غيرها ، ضعيفة فلا بد من يقظة المنظمة الدائمة ورقابتها .

وإذ يستعد المجتمع الدولي ببزوغ القرن الحادي والعشرين فمن المشجع أن نلاحظ أنه يجري رأب انقسامات الماضي وأن نلاحظ تداعي الكثير من تحيزات الامس . ولكن من سوء الطالع ، ليس هناك ضمان بأنه لا يمكن عكس ديناميكية الحالة الدولية التي تشجع على عودة ادارة الشؤون الدولية بمقتضى مبادئ الميثاق . والحقيقة ، كما نراها ، أن ميوعة الحالة العالمية الراهنة يمكن أن توجد بالفعل جيلا جديدا من التهديدات للسلم والامن الدوليين . واذ تخف المنافسات بين الدولتين العظميين وتتقلص بسرعة مجالات المواجهة بينهما فنحن نعتقد أن خطر القوات المغامرة التي تنشد ملء الفراغ الناجم أو استغلاله لا يزال يتربص بنا . كما أننا نرى أن عدم اليقين الذي أوجدته سرعة زوال الحرب الباردة عزز كثيرا أهمية التمسك بمبادئ عدم التدخل الاساسية .

وفي هذا السياق ، أود ان أذكّر بالتقييم القاتم لمأزق البلدان الصغيرة والضعيفة وهو التقييم الذي قدمه جلالة الملك بيرندرا في اجتماع القمة التاسع لحركة عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في بلغراد . قال جلالته :

"في الحقيقة ، ان الامم الصغيرة والضعيفة بيننا لا تزال معرضة ، حتى في زماننا ، لا للتخلف فقط . ولكن أيضا لتهديدات تتعلق بأمنها واستقرارها . إنها معرضة لقوى كثيرة لا تستطيع التحكم فيها منها هجمة الاتصالات الجماهيرية ، أو تهديد دبلوماسية الأساطيل . وفي الوقت الذي تستطيع فيه الدول القوية أن تواصل تحقيق هدف توفير القوة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية ، فعلى البلدان الضعيفة وغير المحصنة أن تناضل باستمرار من أجل

مجرد بقائها . لذلك نرى أن من الضروري سماع صوتها ، وصيانة هويتها ، وضمان بقائها"* .

أود أن أذكّر هنا أن نيبال ترفض دائما مفهوم "مناطق النفوذ" البدائي . كما أنها ترفض بإصرار النتيجة الخبيثة لذلك المذهب البالي التي تتمثل في أن أمن الدول الاكبر والاقوى أهم من أمن الدول الاضعف . وليس من شأن قبول هذا المفهوم السخرية بمبادئ ميثاق المنظمة وحسب لكنه يدعو أيضا الى المعركة الفاصلة الكبرى التي عملت الهيئة العالمية على الحيلولة دونها بنجاح لحد الآن .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هيرست (انتيغوا وبربودا) .

وبالتالي فإن نيبال تؤيد أية خطوة متفق عليها من جانب الأمم المتحدة للدراسة الجادة للطرق العملية التي تمكّن من استخدام الآليات الموجودة بالمنظمة بصورة أكثر فعالية استجابة للمطالب التي تفرضها الاحتياجات الناتجة عن انفراج الحالة الدولية التي لا يمكن مع ذلك التنبؤ بها . ونرحب بمبادرة ملديف لأن يضاف إلى جدول أعمال الجمعية العامة بند بعنوان "توفير الحماية والأمن للدول الصغرى" . وقد درسنا باهتمام شديد اقتراحها لتعزيز أمن الدول الصغرى بالقيام ، بين أمور أخرى ، بإيجاد آلية في الأمم المتحدة يمكنها أن تستجيب بسرعة في حالة تعرُّض الأمن في إحدى الدول الصغرى للخطر .

وفي هذا السياق ، أود أن أذكّر باقتراح جلالة الملك بيرندرا بإعلان نيبال منطقة سلم . ويسعدني أن أعلن أن هذا الاقتراح حصل على الموافقة القيِّمة لـ ١١٠ من الدول الأعضاء في المنظمة . وأود أن أعرب لهم مرة أخرى عن تقديرنا لذلك . فقد رأينا منذ أمد طويل أن الاقتراح بإعلان نيبال منطقة سلم ، وهو نتيجة طبيعية لسياستنا القائمة على الالتزام التام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وعدم الانحياز ، يمكن أن يكون إضافة مفيدة لتدابير بناء الثقة الموجودة حاليا . ونرى أن اقتراح نيبال سيحظى باعتراف المجتمع الدولي بوصفه مثلا عمليا للطريقة التي يمكن بها للدول الصغرى المحافظة على أمنها مع السماح لها في نفس الوقت بتعبئة كل طاقاتها ومواردها المحدودة لمواجهة تحديات التنمية الضخمة .

وتتبين الحاجة إلى الأمم المتحدة بطريقة ملموسة عند تناول المشاكل التي تتعدى الحدود الوطنية . فالبيئة ، والوضوح المتزايد في تغير المناخ العالمي مثال يدعونا إلى الاهتمام العاجل . وتؤيد نيبال دائما وبشدة المبادرات المرتبطة بالمحافظة على البيئة الطبيعية للانسان وتتطلع إلى المشاركة على مستوى عال في مؤتمر الأمم المتحدة المقترح المعني بالتنمية والبيئة المقرر عقده عام ١٩٩٢ .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأسترعي اهتمام المجتمع الدولي إلى الشواغل البيئية الخاصة لبلدي الجبلي وغير الساحلي . وكما أكد وفد نيبال في الجمعية

العامة سنة تلو الأخرى ، هناك حاجة ملحّة إلى تناول المشكلة الخطيرة المتمثلة في تدهور البيئة في سفوح الهيمالايا ، بالبدء بحملة للتشجير على نطاق مناسب استكمالا لجهودنا العازمة وإن كانت جهودا محدودة بحكم الضرورة . ونرى أن هذا المشروع لن يساعد فقط على إيقاف التصدير غير المقصود لما يقدّر بـ ٢٥٠ مترا مكعبا من تربة نيبال الثرية إلى خليج البنغال سنويا ، بل يساعد أيضا على الحيلولة دون وقوع الفيضانات السنوية والآثار المأساوية الناتجة عنها من تخريب وبؤس لسهول الغانج المكتظة بالسكان في الهند وبنغلاديش بالقرب من نيبال . وأود أن أضيف أن هذا البرنامج الذي يلقى مساعدة دولية لإعادة تشجير سهول الهيمالايا المنخفضة التي تعرّت الآن بدرجة كبيرة سيكون له أكبر الأثر في الحفاظ على النمط المناخي التقليدي للأمطار الموسمية التي تهطل بغزارة على مدى ثلاثة أو أربعة أشهر كل عام مما يبقي على حياة مئات الملايين في اقليمنا .

ولما كانت أولى العلامات التي تنبئ بتغير المناخ والتصحّر تبدأ فعلا في الظهور في سفوح الهيمالايا جنبا إلى جنب مع زيادة تعرية الغابات ، نرى أن منع حدوث التغيرات الشديدة في المناخ التي يلوح نذيرها في الأفق بما في ذلك نمط الأمطار وكميتها لن يتأتى إلا عن طريق بذل جهود التشجير السليمة التخطيط وكافية التمويل .

وفي ظل هذه الخلفية المزعجة أود أن أحيط الجمعية العامة علما بأننا منذ ٢٣ آذار/مارس من هذا العام اضطررنا إلى قطع أشجار غاباتنا المتناقصة . ولم يكن لدى نيبال أي ملجأ آخر نظرا لأنها محرومة من الوقود المستخرج من أرضها ومعتمدة على الدول الأخرى في استيراد منتجات البنزين والبترول للوفاء باحتياجاتها من الطاقة . ونحن نفقد ما تبقى لنا من غاباتنا التي كانت يوما ما غنية بمعدل يثير الانزعاج ويبلغ ٣٤٠ هكتارا كل يوم لتلبية الطلب على خشب الوقود .

وهناك خيار آخر أكثر تكلفة ينهي عملية قطع الأشجار للوفاء باحتياجات سكان نيبال المتزايدين من الوقود ، وهو استغلال مصادر المياه الوفيرة التي لدينا بهدف توليد الطاقة . ولو توفرت كميات كافية من المساعدات الدولية لانتفى طلب نيبال على

خشب الوقود ولقل استيرادها لمنتجات البترول بشكل كبير ولتوفرت أيضا لأغراض التصدير مصادر الطاقة التي لا تسبب التلوث . وأود أن أذكّر باقتراح صاحب الجلالة الملك بيرندرا عام ١٩٧٧ مشيرا إلى استعداد نيبال للتعاون مع دول أخرى في منطقتنا في مشاريع مشتركة لاستغلال مصادرنا المائية للصالح المشترك لشعوبنا .

إن الخطرين المزدوجين وهما تغير المناخ بفعل الانسان والتدهور البيئي الخطير لسفوح الهيمالايا النيبالية يرتبطان ارتباطا وثيقا في حالتنا بحالة نيبال الجغرافية غير الساحلية . وبينما يبتلي هذا العجز الطبيعي كثيرا من البلدان النامية فليس مما يبعث على دهشتنا أن معظم أقل البلدان نموا بلدان غير ساحلية . إن عدم وجود منفذ إلى البحر وما يتبع ذلك من آثار ، يساعد على تفاقمها بُعد الأسواق الدولية وسوء تسهيلات النقل ، يؤديان إلى زيادة تكاليف الشحن بدرجة كبيرة ويؤخران عمليات النقل ويزيدان من مخاطرها . وإجمالا ، فإن بقاء هذه الدول على قيد الحياة يمكن أن يتأثر تأثرا خطيرا وخصوصا إذا نتج عن تصرفات بلدان العبور رفض عبور السلع والخدمات أو تأخير ذلك العبور إلى تلك البلدان .

ولهذا السبب تؤيد نيبال دائما قضايا الدول النامية غير الساحلية في هذا المحفل وغيره من المحافل الدولية . وعلى وجه الخصوص تناصر نيبال دائما الاعتراف غير المشروط من جانب المجتمع الدولي بالحق الأصيل للبلدان غير الساحلية في الوصول الحر إلى البحر ومنه وحرية العبور ، كما اعترفت بذلك الصكوك الدولية المتنوعة ، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار . وسنواصل القيام بذلك في المستقبل أيضا ، ليس عملا على حصول البلدان غير الساحلية على حقوقها الكاملة في العبور فحسب ، بل أيضا لإبرام اتفاقات تمكّن هذه الفئة السيئة الحظ من الدول الأعضاء ذات السيادة من الاستفادة بمحاصيل البحار على قدم المساواة ، كما حث على ذلك هنا منذ أيام فخامة الجنرال اندريس رودريغيز رئيس جمهورية باراغواي .

وسيذكر القرن العشرون بالخسارة الفادحة في الأرواح نتيجة الصراعات وبنفس القدر بالتقدم التكنولوجي والمادي الذي أحرز . ونظرا للمعرفة التكنولوجية

والعلمية المتوفرة ، يمكن القضاء على شبح الجوع والفقر والتخلف بالنسبة إلى البشرية بأجمعها . إلا أنه في الوقت الذي ينقضي فيه هذا القرن المليء بالحروب والمعجزات التكنولوجية ، من المفارقات المؤسفة حقا أن البؤس هو الطابع الوحيد للحياة بالنسبة لملايين البشر .

وقد اعترفت الأمم المتحدة منذ إنشائها بالصلة الوثيقة بين الاستقلال الاقتصادي والاستقلال السياسي . وقد أصبحت متطلبات التنمية بالبلدان النامية الموضوع الرئيسي في عصرنا . وعلى الرغم من القبول الأكبر للتكافل الاقتصادي في العالم ، لاتزال استراتيجية إقامة نظام اقتصادي عادل مجرد تعبير عن النية الزائفة . ومشكلة الدين ما هي إلا جانب واحد لأزمة ذات آثار سياسية أعمق من ذلك . ونحن نأمل أن تكون الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في العام المقبل فرصة لتقييم سديد للحالة الحاضرة ، مهيئة بذلك الأساس اللازم للبدء في حوار جاد بين الشمال والجنوب .

إن تقلبات الاقتصاد العالمي قد أثرت ، كما كان متوقعا ، تأثيرا سيئا للغاية على أقل البلدان نموا . إن الأهداف التي حددها برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا لاتزال إلى حد كبير غير مستوفاة . وقد بيّنت الخبرة المكتسبة من هذا البرنامج أن تدابير دعم هذه الدول لا يمكن أن تقوم على أساس البرامج التي تحبذ الأجل القصير .

بالإضافة إلى ذلك ، ينبغي أن تفي برامج التكيف الهيكلي باحتياجات التنمية المتوسطة والطويلة الأجل لأقل البلدان نموا . ويتيح مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، المقرر عقده في العام المقبل ، فرصة لاستعراض الحالة برمتها ، ويتطلع وفدي إلى التعاون الكامل للمجتمع الدولي في مساعدة هذه البلدان على أن تسلك طريق النمو والتنمية المستمرين .

أود الآن أن أنتقل إلى بعض المسائل السياسية الهامة التي نحن بصددها .

إن تنفيذ خطة استقلال ناميبيا من أهم المهام التي اضطلعت بها الأمم المتحدة . ونحن نشيد بموقف الأمين العام الراسخ وتصميمه على أن ينفذ بإخلاص الولاية المنوطة به . ومما يشجعنا بوجه خاص عزم الأمين العام على ضمان تماشي عملية تسجيل الناخبين ومشروع قانون الانتخابات والقوانين المتعلقة بسلطة الجمعية التأسيسية مع مبادئ الأمم المتحدة بحيث يتمكن الشعب الناميبي من المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة ورقابتها دون تخويف أو تهديد أو تدخل .

وتلتزم نيبال أيضا باستئصال نظام الفصل العنصري المُدان عالميا في جنوب افريقيا . ونحيي المقاتلين من أجل الحرية الشجعان في جنوب افريقيا لرفضهم التخلي عن نضالهم من أجل المساواة والعدالة وإقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الأجناس في جنوب افريقيا . ونجدد دعوتنا إلى فرض جزاءات إلزامية بمقتضى الفصل السابع من الميثاق بغية فرض مزيد من العزلة على جنوب افريقيا ، وندعو إلى إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ، بما في ذلك نيلسون مانديلا ، على الفور ودون أية شروط ، ورفع كل القيود المفروضة على المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين .

ويأمل وفدي أملا وطيدا في أن تستمر الأطراف المعنية في تعاونها مع الأمين العام ورئيس منظمة الوحدة الافريقية ، بهدف أن يُنهى على نحو مُرضٍ النزاع الذي دام ١٤ عاما في الصحراء الغربية .

ومما يشجعنا تفاؤل الأمين العام بإمكانية التوصل إلى حل لمسألة قبرص . ويجدد وفدي ذكر تأييده للمساعي الحميدة للأمين العام من أجل إيجاد حل يضمن السلامة الاقليمية والاستقلال والطابع غير المنحاز لقبرص .

وبالنسبة للشرق الأوسط ، أكد استمرار انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة من قِبَل اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، على الرغم من المحاولات الجائرة لقمعها ، الحاجة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية تفاوضية تلبي الاحتياجات الأساسية الهامة للشعبين التي تتمثل في تقرير المصير الوطني للشعب الفلسطيني وأمن اسرائيل . وتحقيقا لهذا الهدف ، يؤكد وفدي من جديد تأييده لعقد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة .

ونشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة مؤخرا في لبنان ، حيث يسري وقف إطلاق النار الهش . وتلتزم نيبال ، بوصفها إحدى الدول المشاركة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، بدعم وحدة لبنان وسيادته وسلامته الاقليمية واستقلاله . ونؤيد أيضا الجهود المستمرة التي تبذلها جامعة الدول العربية من أجل إنهاء حرب الأشقّاء المأساوية في لبنان .

لقد وضع وقف إطلاق النار في الحرب بين جمهورية ايران الاسلامية والعراق حدا للخسائر الفادحة في الأرواح والممتلكات . ومع ذلك ، لايزال التوتر قائما في المنطقة بسبب عدم إحراز أي تقدم في المفاوضات . وأود أن أؤكد من جديد تأييد وفدي الكامل للجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام في سبيل ضمان التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) الذي لايزال الأساس الوحيد المقبول عالميا لضمان سلم عادل ودائم في المنطقة .

لقد رحبنا بانسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان وفقا لاتفاقات جنيف . وفي الوقت الذي تمثل فيه هذه الاتفاقات خطوة هامة ، فإن الاتفاق بين الأفغان أنفسهم أمر ذو أهمية بالغة بالنسبة لتسوية هذه المشكلة . وإن الالتزام الدقيق باتفاقات جنيف من جانب كل الأطراف المعنية ، بالاضافة إلى التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٤٣/٢٠ ، من شأنهما أن ييسرا عقد هذا الحوار وأن يهيئا الظروف الملائمة لممارسة الشعب الأفغاني لحقه في تقرير المصير وتمكين اللاجئين من العودة إلى ديارهم في أمن وشرف وسلام .

لقد مهدت اجتماعات جاكارتا غير الرسمية السبيل أمام بعض التطورات الايجابية فيما يتعلق بالحالة في كمبوتشيا . وإننا ، إذ نرحب بقرار فييت نام بسحب قواتها من كمبوتشيا ، نود أن نؤكد على الحاجة إلى الإشراف الدولي على هذا الانسحاب وإلى الاتفاق على إنشاء سلطة رباعية مؤقتة وعلى مسألة المستوطنين الفييتناميين .

ونواصل التأييد لتطلعات الشعب الكوري لتحقيق الوحدة الوطنية والمصالحة عن طريق المفاوضات المباشرة والسلمية بين الطرفين دون أي تدخل أجنبي . وحيث أن إحراز التقدم صوب هذا الهدف النبيل لايزال للأسف مستعصيا ، وتماشيا مع مبدأ عالمية الأمم المتحدة ، يمكن لوفدي أن يؤيد كل الخطوات الرامية إلى قبول الكوريتين في الهيئة العالمية ، إما بعد إعادة توحيدهما ، بوصفهما دولة واحدة ، أو ، حتى يحين ذلك ، بصفتهما دولتين منفصلتين إذا ما رغبتا في هذه العضوية .

ونؤيد الاتفاق الذي توصلت إليه دول أمريكا الوسطى في الآونة الأخيرة على تنفيذ الأهداف المحددة في اتفاق اسكيبولاس الثاني وعلى إنشاء لجنة الدعم والتحقق الدولية في هذا المجال .

لا شك في أن التحسن الحاصل في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، والمتمثل في معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى ـ معاهدة القوات النووية المتوسطة ـ قد ولّد الآمال في إحراز تقدم هام في مجال نزع السلاح . وتعتقد نيبال أنه من الضروري الاستفادة مما تم تحقيقه في المضيّ قدما نحو تخفيض الترسانات الاستراتيجية للدولتين العظميين تخفيضا جذريا . وإن الوقف النهائي للانتشار الأفقي للأسلحة النووية سيؤثر تأثيرا مفيدا جدا على الجهود الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار . وبالإضافة إلى التخفيضات الكبيرة في الأسلحة النووية الاستراتيجية من الضروري أن يُتابَع بعزم هدف فرض حظر شامل على جميع تجارب الأسلحة النووية . وانطلاقا من ذلك ، فقد أيدنا الدعوة إلى عقد اجتماع للدول الأطراف في معاهدة الحظر الجزئي على تجارب الأسلحة النووية بغية تعديل هذه المعاهدة بحيث تشمل كل تجارب الأسلحة النووية . واكتسبت الجهود الرامية إلى إبرام مبكر لمعاهدة شاملة

لحظر الأسلحة الكيميائية قوة دفع جديدة من مؤتمر باريس المعني بالأسلحة الكيميائية الذي عُقد في كانون الثاني/يناير من هذا العام . وإن التحديث المتزايد للأسلحة التقليدية وزيادة التجارة الدولية بهذه الأسلحة قد أضفيا طابع الإلحاح على الحاجة إلى التصدي لمسألة نزع السلاح التقليدي . ونحن نرحب بالخطوات الهادفة إلى تحقيق تخفيضات كبيرة في الأسلحة والقوات التقليدية في أوروبا ، ونحث على أن يُتابَع بعزم هدف نزع السلاح التقليدي على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي في مناطق أخرى من العالم .

وكما لاحظ الأمين العام في تقريره السنوي ، فإن انتشار المعرفة ليس في مجال الأسلحة النووية فحسب بل في مجال تكنولوجيا القذائف والمواد الكيميائية أيضا ، قد أدخل عنصرا جديدا قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار . وما لم يبق المجتمع الدولي متيقظا ، فقد تقضي هذه التطورات على المكاسب التي يمكن أن تحققها اتفاقات نزع السلاح بين الدولتين العظميين .

ومن قبيل المفارقة انه في الوقت الذي يشهد فيه المناخ السياسي في الأمم المتحدة تحسنا مستمرا ، لاتزال المنظمة تعاني من أزمة مالية . إن هذه الأزمة تقف عائقا في طريق التخطيط لاستراتيجية طويلة الأمد وذات مصداقية للسلم . ولقد أدت الثقة المجددة بالمنظمة العالمية إلى تزايد الطلب فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم . وكما لاحظ الأمين العام في تقريره ، فإن التخطيط لهذه العمليات والبدء بتنفيذها قد استهلكا الموارد البشرية والمالية للمنظمة . وتستحق الاقتراحات القيِّمة التي تقدم بها الأمين العام فيما يتصل بالجوانب المالية والبشرية للمنظمة دراسة جادة على ضوء الدور المتزايد للأمم المتحدة في الشؤون العالمية اليوم .

إن نيبال تشعر بقلق عميق إزاء آثار تصاعد الاتجار غير المشروع بالمخدرات على الاستقرار الاجتماعي والسياسي الدولي وبخاصة في أمريكا اللاتينية . ونحن نقدر تقديرا عاليا المعركة الحازمة التي تخوضها كولومبيا ضد هذه الآفة . غير أن الحرب ضد تهديد المخدرات القاتل تتطلب استجابة دولية متضافرة . ولذا كان اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ خطوة هامة في ذلك الاتجاه . ويؤيد وفدي تأييدا قويا الاقتراح الذي طرحه فخامة السيد فرغيليو باركو فارغاس رئيس كولومبيا بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة لوضع خطة عمل كاملة للقضاء على التهديد الذي يمثله الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها .

ويشكل الإرهاب مشكلة خطيرة أخرى نشأت بعد تأسيس الأمم المتحدة ، ولكنها تتطلب تعاون الدول كلها على مواجهة التحديات التي تفرضها على السلم والاستقرار الدوليين . ويمثل قرار الجمعية العامة ٦١/٤٠ المؤرخ في عام ١٩٨٥ وقرارا مجلس الأمن ٥٧٩ (١٩٨٥) و ٦٣٨ (١٩٨٩) الموقف الموحد الذي اتخذه المجتمع الدولي من هذه المشكلة . ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لتطوير هذا التوافق الدولي في الآراء من أجل تعزيز حماية المجتمع الدولي من آفة الارهاب .

ومن القضايا الأخرى الهامة المدرجة على جدول الأعمال العالمي النهوض بالطفل وحمايته . وتؤيد نيبال بقوة اقتراح مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) بعقد مؤتمر عالمي بشأن الطفل في العام المقبل بهدف التركيز على حقوق واحتياجات الطفل وعلى اتخاذ تدابير أفضل لكفالة النهوض به وحمايته .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لأعضاء المنظمة عن تقديرنا العميق للثقة التي أولونا إياها بانتخاب نيبال عضوا غير دائم في مجلس الأمن . وقد بذلنا قصارى جهدنا لنكون على مستوى هذه الثقة . وكان مصدر شرف خاص لنا أن نكون من أعضاء المجلس في وقت تمكّن فيه من الاضطلاع بدور هام في تحقيق وقف إطلاق النار بين إيران والعراق وبدء عملية تنفيذ خطة استقلال ناميبيا - وأكتفي بذكر قضيتين هامتين من القضايا المدرجة على جدول أعمال المجلس .

إن التزام نيبال بمبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها مكرس في المبادئ التوجيهية لدستور نيبال . وقد أعلن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمرهم التاسع الذي عُقد مؤخرا في بلغراد انه يستحيل بغير الأمم المتحدة تحقيق إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية على أكمل وجه وأوسع نطاق ممكنين ، وهذا أمر مابرح يشكّل هدفا من الأهداف الرئيسية لبلدان حركة عدم الانحياز . إن إحلال السلم والوئام في العالم يتطلب من الدول الأعضاء أن تفي على الوجه الأكمل بتعهداتها بموجب الميثاق . ونحن مستعدون ، كعهدنا في الماضي ، للمشاركة في أي جهد متضافر يستهدف تعزيز فعالية الأمم المتحدة ، اقتناعا منا بأن مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها النبيلة تظل أكثر العناصر فعالية لتحقيق تغير فوري وسلمي وهادف فيما يتعلق بالنهوض بالتنمية واستعادة الإيمان بكرامة الانسان والأمم . لقد أُنشئت الأمم المتحدة إصرارا على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ودفع الرقيّ الاجتماعي قدما ورفع مستوى حياة الشعوب في جو من الحرية أفسح . ولدينا اليوم فرصة فريدة للشروع في تحويل تلك الرؤيا إلى واقع ملموس - فرصة لأن نلبي لشعوبنا أملا عمره ٤٤ عاما - ولأن نحقق لها السلم والعدالة ومستوى لائقا من الحياة .

إنني أقدر جهود الرئيس لإيجاد حل لحرص الوفود الذي لا مردّ له على تقديم التهانئ . وحيث إنني أعرف إني المتكلم الأخير ، فهل تأذنون لي بأن أمضي إلى مقعد وفدي بأقصر طريق ممكن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد .

هل لي أن أذكّر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد مدة البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للكلمة الأولى وبخمس دقائق للكلمة الثانية وينبغي للوفود أن تلقيها من مقاعدها .

السيدة تون نو تي نين (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد ظهر أمس دعيت جمعيتنا لتشهد عرضا متأخرا "للعنة الفييتنامية" من جانب رئيس وفد

سنغافورة الذي كرس ثلاثة أرباع كلمته لما يعتبر خليطا من الحجج الخادعة والمزاعم الزائفة ضد فييت نام فيما يتعلق بمسألة كمبوديا . لقد سدرت سنغافورة في تلك الممارسة التي اعترف لها على نطاق واسع بتفوق بارع فيها ، ألا وهي فن التضليل البلاغي .

ونحن لا نحتاج إلى أن ننقب كثيرا وراء العبارات البلاغية المنمقة لكشف الطبيعة الحقيقية لهذه الممارسة السنغافورية المألوفة . إن هدفها الأول هو محاولة إنكار ما لا يمكن إنكاره ، ألا وهو الحقيقة الواقعة لانسحاب فييت نام الكامل - الذي تناولته ووثّقته على نحو واف وسائط الاعلام العالمية ، وبخاصة وسائط إعلام الولايات المتحدة التي يصعب الشك في انحيازها لفييت نام - ومحاولة التقليل من أهمية ذلك الانسحاب في تحقيق حل للمسألة الكمبودية . إن إصرار سنغافورة القوي في هذا الصدد يمكن تفسيره باستيائها من الاعتراف واسع النطاق ، في وسائط الاعلام وفي هذه المناقشة العامة على حد سواء ، بانسحاب فييت نام الكامل . ولكن ليس بمقدور أي قدر من السفسطة مهما علا صوتها أن تحجب الحقيقة .

والهدف الثاني المستتر لبيان سنغافورة هو بذل محاولة ممقوتة لتحسين صورة بول بوت المشؤومة وعصبته الدموية . لقد جاء في مقالة مؤرخة في ٢٧ أيلول/سبتمبر في صحيفة "كريستيان ساينس مونيتور" عن حكم الخمير الحمر أنه

"نظام ينافس في شدة وحشيته الدموية وحشية النازيين"

وتمضي المقالة مؤكدة على أن

"من يتذكرون سجل الخمير الحمر يتبينون أن من غير المتصور أن يتاح لهم المشاركة في السلطة" .

إن الأمر يبدو كما لو انه بعد انقضاء عشر سنوات على محاكمة نورمبرغ ، سُمح لهتلر وغورنغ وغوبلز وأضرابهم لا بالتقدم للانتخابات فحسب بل بالاشتراك أيضا في تنظيمها بوصفهم أعضاء في الحكومة . ففي الواقع ، كما أكد على ذلك السيد جيم ليتش ، وهو عضو في كونغرس الولايات المتحدة ، في مقالة نُشرت في نفس ذلك اليوم ٢٧ أيلول/ سبتمبر في صحيفة "نيويورك تايمز"

"ينبغي أن يحاكَم بول بوت بوصفه من كبار مجرمي القرن العشرين" و

"ينبغي أن يُنزع سلاح الخمير الحمر وأن يجردهم العالم من كل مصداقية وألا يسمح لهم بإنزال الخراب مرة أخرى في أرض عُرفت بوداعتها" .

ومع ذلك فإن سنغافورة تقدم يد المعونة إلى الخمير الحمر في هذا المحفل مجنبة إياهم سلفا من اللوم على إطالة إراقة الدماء وإثارة الحرب الأهلية بإلقائها اللوم كل اللوم على فييت نام والسيد هون سن . وفي حين تتمسك سنغافورة بضرورة إدانة فييت نام ، فإنها تلتزم صمتا مطبقا بشأن سلوك الخمير الحمر الشائن في الماضي والحاضر . إن عصبة بول بوت لم تكن لتأمل في أن يتاح لها مؤيد يدافع عنها بمثل هذه القوة .

إن الأفعال أعلى صوتا من الأقوال . وفي هذا المحفل كما في غيره من المحافل ، دأبت سنغافورة على مدى السنوات العشر الماضية على التظاهر بالقيام بدور جديد ، دور المناصر المجرد عن الهوى لحق الشعب الكمبودي في تقرير المصير . ولكنها من ناحية الممارسة عملت لعدة عقود بطريقة تناقض ذلك تماما . فخلال حرب فييت نام ازدهرت تجارتها نتيجة لقيامها بتقديم كل أنواع الخدمات ، وهي تقوم الآن بادخار الأموال التي تقتطعها نتيجة لامتناعها عن سداد اشتراكها في ميزانية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، في الوقت الذي تغدق فيه الأموال بسخاء على الخمير الحمر لمساعدتهم في جهدهم الحربي . ونظرا لأن سنغافورة تقوم بتزويد الخمير الحمر بالأسلحة ، وبالتالي فإنها تواصل الإثراء من الحرب بطريقتها التقليدية ، فإنه يكون من مصلحتها إطالة الأعمال القتالية حتى يمكنها الصيد في الماء العكر .

وعلاوة على ذلك ، فإنه في الوقت الذي نرى فيه اتجاها عاما صوب الحد من القواعد العسكرية الأجنبية ، يبدو أن سنغافورة تستفيد من السير ضد هذا الاتجاه ، إذ قامت مؤخرا بالسماح بإقامة قاعدة عسكرية أجنبية جديدة فوق أراضيها .

إن "متلازمة فييت نام" التي يبدو أن سنغافورة تعاني الكثير منها - رغم إعلاناتها التي تدعي عكس ذلك - تدفعها إلى تحويل محفل الأمم المتحدة إلى ميدان قتال تشن فيه حملتها الصليبية المناهضة لفييت نام والتي تنطوي على مفارقة تاريخية . وفي محاولة تسعى فيها لأن تكون ملكية أكثر من الملك ، تواصل سنغافورة بالفعل القتال في حرب فييت نام حتى سقوط آخر جندي كمبودي . وهي إذ تفعل ذلك فإنها تبقى الراكب الوحيد الذي يندفع اندفاعا طائشا ضد التيار العالمي المتجه صوب الحوار البنّاء والنهج الواقعية .

السيد طومسون (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشار وزير خارجية الهند في خطابه أمام الجمعية العامة صباح اليوم إلى الحالة في فيجي . وكانت كلمته مضللة لأنها لم تبين الحالة في بلدي برمتها .

لقد كفل دستور فيجي لعام ١٩٧٠ الضمان والحماية لحقوق الانسان وحرياته الأساسية لجميع المواطنين ، بما في ذلك الحماية من التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين . وأُدخلت هذه الضمانات في الحقوق والحريات الأساسية التي تقررت وضُمِّنت في مشروع الدستور .

وكما قال وزير خارجية بلدي في خطابه أمام الجمعية العامة يوم الجمعة ٢٩ أيلول/سبتمبر ، تلتزم الحكومة المؤقتة في فيجي بتضمين الحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين في فيجي في الدستور الجديد . أما بالنسبة للجنة الاستشارية للتقصِّي في المسائل المتعلقة بالدستور ، التي أشار إليها وزير خارجية الهند ، فهي جماعة مستقلة من مواطنين بارزين متعددي الأعراق . وهي تضم ستة من الهنود الفيجيين ، وخمسة من الفيجيين ، وخمسة آخرين من أعراق مختلفة . وقد عقدت هذه اللجنة جلسات استماع في سائر أنحاء فيجي استغرقت ثمانية أشهر أحاطت خلالها بآراء ووجهات نظر المواطنين في فيجي حول الدستور الجديد .

وقضت اللجنة ثلاثة أشهر أخرى في البحث والمناقشة وتقديم تقريرها . وقد توصلت إلى اتفاق بالاجماع على التقرير والتوصيات . ولدى قيام رئيس اللجنة بتقديم تقريرها إلى الرئيس الفيجي قال :

"لقد أخذت اللجنة في الاعتبار الظروف السائدة ، وقيَّمت الرأي العام ، وجمَّعت الآراء التي اعتقدت أنها يمكن أن تكون مقترحات مفيدة لدستور بنَّاء . وبعض هذه المقترحات تنطوي على توصيات لإجراء تغييرات شتى . وتعتقد اللجنة انه ينبغي أن تؤدي هذه المقترحات إلى إقامة مجتمع متكافل ومتعدد الأعراق والثقافات في فيجي . وإذا ما توفر حسن النية لدى جميع الأطراف فإن هذه المقترحات يمكنها أن تمهد الطريق نحو مستقبل أفضل" .

لقد أُحرز تقدم كبير نحو إعادة العلاقات الطبيعية بين طوائفنا المختلفة ونحو إصلاح اقتصادنا . واستطاعت الحكومة المؤقتة أن تنجز ذلك كله رغم الصعوبات العديدة التي استلزم التغلب عليها . ومن الطبيعي أن تكون هذه العملية معقدة وحساسة

لأنها تمسّ مواقف وتطلعات وانفعالات من السهل إثارتها . ومن شأن التدخل الخارجي في شؤننا أن يزيد من صعوبة عملية بناء الدولة . وقد تفهّمت بلدان كثيرة مصاعبنا ، وساعدتنا في سعينا لإيجاد مخرج يمكن أن ننطلق منه . ولن يؤدي النقد غير المنصف إلى تسهيل جهودنا للتوصل إلى حل لمشاكلنا .

السيد سيسوواث (كمبوتشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

شهدت الجمعية العامة بعد ظهر اليوم محاولة أخرى من فييت نام لتشويه حقيقة مشكلة كمبوديا ، وهي مشكلة لا حاجة بنا إلى القول إنها نشأت نتيجة لغزو بلدي واحتلاله قرابة ١١ سنة .

إن فييت نام تزعم أن قواتها التي احتلت كمبوديا إنما جاءت استجابة لدعوة مما يسمى بجمهورية كمبوتشيا الشعبية . والحقيقة أن هذه المشكلة لم تنشأ إلا نتيجة لوجود قوات الاحتلال الفييتنامية . وتذكّرنا الحجة التي ساقتها فييت نام بالحجة التي تذرعت بها القوات النازية لغزو النمسا وبولندا وبلدان أوروبية أخرى ، مما أشعل نيران الحرب العالمية الثانية . وتطالب فييت نام بالامتثال لمبدأ عدم التدخل ، ولكنها تطالب لنفسها بالحق في التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا . وتطالب الآخرين بأن يحترموا استقلالها الوطني ، ولكنها تتجاهل سيادة جيرانها وحقهم في تقرير المصير . كما أنها تطالب بحقها في العيش في سلم ، في الوقت الذي تقوم فيه بغزو كمبوديا واحتلالها وإنكار حق الشعب الكمبودي في أن يعيش في سلم ، وبوجه أخص في بناء دولته .

والواقع أن فييت نام منخرطة في كل أنواع الأنشطة التي تستهدف تحقيق استراتيجيتها الخاصة بإقامة الاتحاد الفيدرالي للهند الصينية مهما كان الثمن ، وذلك بضم كمبوديا إلى فييت نام الكبرى تحت سيطرة هانوي . وما هو أوقح من ذلك أن قادة هانوي يأتون إلى الجمعية العامة سعيا من أجل الحصول على الشرعية والحماية الدولية لمطمحهم هذا ولما يقومون به من أنشطة . ويدلل هذا الجهد بوضوح أن فييت نام لا تهتم بالقانون قدر اهتمامها بالاعتبارات السياسية . ولو أن استهزاءها

بالقيّم المألوفة مرّ دون اعتراض فإنها ستهزأ بالمساعي الرامية إلى إحلال السلم وتحقيق الحرية لا في كمبوديا فقط ، بل في باقي أنحاء العالم أيضا .

ذات يوم قال الفيلسوف الفرنسي جورج برنانوس : "إن أسوأ الأكاذيب وأشدها ضررا هو المسائل التي تُعرض عرضا زائفا" . وقالت فييت نام إن المشكلة القائمة في كمبوديا الآن تتصل "بخطر اندلاع حرب أهلية وعودة الخمير الحمر إلى السلطة" . وهذا التعريف الذي تورده فييت نام للمشكلة ليس إلا مجرد محاولة متعمدة للتشويش على المسألة الحقيقية ، ألا وهي عملية ضم كمبوديا الجارية من خلال الوجود المستمر لعشرات الألوف من القوات الفييتنامية رغم ادعاء هانوي بأنها أكملت الانسحاب التام لقواتها يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر الماضي .

والواقع أن المرء ليتساءل : لو أن فييت نام كانت صادقة حقا في ادعائها بأنها سحبت قواتها بالكامل ، وانها تحترم حق كمبوديا في الاستقلال ، فلماذا إذن ترفض رفضا قاطعا جعل انسحاب قواتها يتم تحت إشراف الأمم المتحدة وتحققها ؟ وترفض السماح للشعب الكمبودي بممارسة حقه في تقرير المصير عن طريق انتخابات حرة ونزيهة تجرى تحت إشراف الأمم المتحدة ؟ إن فييت نام لا تستطيع الإجابة على هذا السؤال دون أن تناقض نفسها . وعلى كلّ فإنه لو كانت فييت نام قد قبلت ذلك ، لكللت أعمال مؤتمر باريس بشأن كمبوديا في آب/أغسطس الماضي بالنجاح .

إن الحقيقة كما قال زعيمنا الوطني صاحب السمو الملكي الأمير نوردوم سيهانوك في رسالته المؤرخة في ٢٨ أيلول/سبتمبر هي أن رفض فييت نام قبول وجود آلية رقابة دولية وقوة دولية لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة في كمبوديا وتشكيل حكومة رباعية مؤقتة يدل بوضوح على أن فييت نام "ليس لديها أية نية لإنهاء احتلالها الاستعماري وسياستها القائمة على ضم كمبوديا" . وأضاف سموه قائلا "إن قبول فييت نام عملية التحقق من جانب الأمم المتحدة وتشكيل الحكومة الرباعية هو قبول لإنهاء استعمارها لكمبوديا وتخليا عن مخططها الخاص بالاتحاد الفيدرالي للهند الصينية" .

وإذ خمدت الدعاية الفييتنامية ، انكشفت الحقيقة عن القوات الفييتنامية في كمبوتشيا . ففي ٢٧ أيلول/سبتمبر ، كتبت صحيفة "بانكوك بوست" ، وهي نشرة ناطقة باللغة الانكليزية في تايلند : "لاتزال القوات الفييتنامية في كمبوديا ... وفقا لمصادر أوروبا الشرقية" . ووفقا لذلك المقال ، "تُرك ٣ ٠٠٠ جندي فييتنامي في مدينة بالين وحدها (في اقليم باتامبانغ) ، وقد انتشر جنود آخرون في كل اقليم من أقاليم كمبوديا" . وكتبت نفس النشرة اليومية ، في ٢٩ أيلول/سبتمبر انه "لايزال ٥٠ ٠٠٠ جندي من القوات الفييتنامية متنكرين تحت قناع المستوطنين المدنيين ، موجودين في كمبوتشيا" . وبالاضافة إلى ذلك ، منذ ثلاثة أيام ، أُلقيَ القبض على خمسة جنود فييتناميين يرتدون زي الجيش العميل على جانب الحدود التايلندي . ويفسر ذلك سبب رفض فييت نام بكل عناد إشراف الأمم المتحدة على انسحاب قواتها المزعوم وتحققها منه . إن عدد القوات الفييتنامية التي لاتزال موجودة في كمبوديا كبير إلى حد انه يعتبر إهانة للذكاء البشري للذين يتوقع منهم أن يعتقدوا انها قد انسحبت .

وفي الحقيقة أن فييت نام ، بادعائها أن جميع القوات الفييتنامية قد خرجت من كمبوديا ، تهدف إلى إقناع المجتمع العالمي بقبول ما يسمى بانتهاء احتلال فييت نام لكمبوديا بأمل أن تستأنف المعونة والمساعدة من الغرب ؛ وثانيا ، الحصول على الابقاء على أساس الأمر الواقع على نظام بنوم بنه العميل مما يمكّنها من مواصلة احتلال كمبوديا ؛ وثالثا ، التقليل من الضغط الذي يبذله المجتمع العالمي عليها .

وقد اختير يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر عمدا ليتصادف مع دورة جمعيتنا .

لقد أعلن الممثل الفييتنامي بعد ظهر اليوم انه منذ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ لم يبق فييتنامي واحد في كمبوديا . إلا أنه وفقا لما ذكرته صحيفة "نيويورك تايمز" في ٢٨ أيلول/سبتمبر ، اعترف السفير الفييتنامي لدى الأمم المتحدة ، ترينه اكسوان لانغ ، بأنه "يوجد مستشارون مدنيون" في كمبوديا . وفي الماضي القريب في ٢٤ آب/أغسطس ، قالت فييت نام انها ستتدخل مرة أخرى في كمبوديا ، إذا لزم الأمر .

وعلينا ألا ننسى أن الحكام الحاليين للنظام الفييتنامي العميل في كمبوديا هم أيضا من الخمير الحمر السابقين . فإن السيد هون سن ، والسيد هنغ سامرين ، والسيد تشي تشيم وغيرهم من المتعاونين المقربين والموثوق بهم مع السيد بول بوت ، وينبغي أن يدانوا وأن يحاكموا مثل جميع المجرمين الآخرين على جرائمهم .

ولاتزال فييت نام تلوح مهددة بالخمير الحمر و "بمنع عودتها إلى السلطة" . وفي هذا السياق ، أود أن أقتبس مرة أخرى من رسالة زعيمنا الوطني الأمير نوردوم سيهانوك ، الذي قال :

"ليس في نيتي على الإطلاق الدفاع عن قضية الخمير الحمر ، كما أنه ليس لدي أي سبب يدعوني إلى ذلك . ولكن الموضوعية تدفعني إلى القول إنه إذا كان على المرء أن يدين الخمير الحمر على انتهاكهم حقوق الانسان ، فينبغي له أن يدين أيضا زعماء هانوي وعملاءهم على جرائمهم التي ارتكبوها ضد الانسانية في كمبوديا ... وانني أوافق على أن ... احترام حقوق الانسان في كمبوديا بالغ الأهمية وأن ... من اللازم اتخاذ اجراءات عملية وفعالة لكفالة ذلك الاحترام . وبالنسبة للخمير الحمر ، فقد قدموا ضمانات رسمية مكتوبة بعدم قصر السلطة على أنفسهم بعد انسحاب القوات الفييتنامية الكامل من كمبوديا ."

وفي هذا السياق ، أكد من جديد السيد خيو سامفان ، رئيس الحزب الديمقراطي الكمبوتشي ، في جملة أمور ، في إعلان صدر في ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، أن حزبه : أولا ، يدعو إلى آلية رقابة دولية وإلى قوة صيانة سلم دولية تحت إشراف الأمم المتحدة للإشراف على الانسحاب الكامل لجميع فصائل القوات الفييتنامية وللتحقق منه ، ولضمان ألا يستخدم حزب واحد قواته مما يلحق الضرر بالآخرين ، وألا يحتكر السلطة لنفسه ؛ وثانيا ، يقترح نزع السلاح الكامل لجميع القوات المسلحة الكمبودية ؛ وثالثا ، يتعهد باحترام نتائج الانتخابات الحرة التي تشرف عليها الأمم المتحدة المقرر عقدها في كمبوديا .

وليس بوسع المرء إلا أن يتساءل لماذا لا تدع فييت نام آلية الرقابة الدولية ، وقوة الأمم المتحدة الدولية لصيانة السلم وشعب كمبوديا تساعد في منع الخمير الحمر من العودة إلى السلطة إذا كانت قلقة قلقا شديدا إزاء هذه القضية . والحقيقة هي أن فييت نام ، من أجل أن تحتل وتضم كمبوديا ، بحاجة إلى ذريعة لإضعاف وحدة الشعب الكمبودي ، ولتزرع الخلاف فيما بين قوات المقاومة ولتثير الاضطراب في المجتمع العالمي .

ونحن مقتنعون بأن جميع البلدان الملتزمة بالعدالة والسلم والاستقلال ستدين مناورات فييت نام الغادرة وستواصل دعوتها إلى الانسحاب الحقيقي والكامل للقوات الفييتنامية تحت إشراف وتحقق الأمم المتحدة ، وإلى إعادة المصالحة الوطنية فيما بين جميع الكمبوديين عن طريق تشكيل حكومة رباعية مؤقتة تحت قيادة الأمير سيهانوك . ولا يمكن أن يستعاد استقلال كمبوديا ويصان السلم إلا آنئذ .

السيد كوسيكان (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنني لم أطلب الكلمة للانخراط في عبارات بلاغية غامضة ، كما اتُهمنا بذلك ، ولكن لأن ممثل فييت نام قد وجد من المناسب أن يشن هجوما بذيئا على بلدي وتتطلب بعض الادعاءات ردا مني . أولا ، زعم ممثل فييت نام أن الغرض من بيان بلدي في الجمعية بعد ظهر الأمس كان إنكار حقيقة الانسحاب الفييتنامي . وإنني أعترف بوجود أساس للشك في مصداقية الانسحاب الفييتنامي المعلن .

أولا ، إن الحكومات الوحيدة التي قبلت دعوة فييت نام لأن تشهد الانسحاب المعلن كانت تلك الحكومات التي اعترفت بالنظام الذي أقامته فييت نام بعد الغزو الفييتنامي . ولهذا ، هناك سبب وجيه في الشك في نزاهتها . وقد دُعي أيضا عدد من المواطنين من بعض البلدان الأكثر نزاهة وموثوقية بصفاتهم الشخصية . ولم يتأثروا على الإطلاق بما شهدوه .

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء الجمعية إلى مقال نُشر في صحيفة "بانكوك بوست" الصادرة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، حيث رفض بعض أعضاء البرلمان التايلندي الذين

وُجّهت إليهم الدعوة بصفتهم الشخصية ليشهدوا الانسحاب المعلن التوقيع على إعلان قدمه إليهم نظام هن سن لأنه لم يتوفر لديهم دليل على أن كل القوات الفييتنامية قد غادرت كمبوديا . وقال أعضاء البرلمان أيضا إن وفودا من بعض البلدان الأخرى الممثلة في هذه القاعة لم توافق أيضا على الاعلان .

ولاتزال سنغافورة مقتنعة بأن لآلية الرقابة الدولية التابعة للأمم المتحدة وحدها الخبرة والسلطة للتحقق مما إذا كان الانسحاب الفييتنامي المعلن حقيقيا .

ثانيا ، لقد اتهم ممثل فييت نام بلدي بالكلام بعد ظهر الأمس للدفاع عن الخمير الحمر . وإن سجل بلدي في إدانة الفظائع التي ارتكبها الخمير الحمر ليس بحاجة إلى تفصيل . إنه يتناقض في الحقيقة مع سجل فييت نام . فالفييتناميون هم الذين نصّبوا الخمير الحمر في بنوم بنه والذين دافعوا عن بول بوت حتى بضعة أشهر قبل الغزو الفييتنامي .

وهناك أمثلة عديدة على ذلك ، وسأقتبس منها واحدا فقط . في نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، أي قبل الغزو الفييتنامي ببضعة أشهر ، هنّأ فام فان دونغ بول بوت على "وطنيته المتقدة وإنجازاته الرائعة" . ولديّ ملف كامل لهذه التربيتات التحببية يسعدني كثيرا أن أقدمه اليكم ، إذا لزم الأمر .

لقد اتهم الممثل الفييتنامي بلدي بإمداد الخمير الحمر بالأسلحة . والذين يعرفون سنغافورة سيعرفون أن هذا الادعاء كاذب من أساسه . وتسجيلا للحقيقة دعوني أقول بوضوح لا لبس فيه إننا لا نزود الخمير الحمر بالأسلحة ، ولم نزود أبدا الخمير الحمر بالأسلحة ، ولن نزود أبدا الخمير الحمر بالأسلحة . إلا أننا نعتقد اعتقادا راسخا ، كما قلنا في بياننا بالأمس ، إن السلم لا يمكن أن يستعاد في كمبوديا إلا من خلال حكومة مصالحة وطنية مؤقتة تشكل من جميع الأحزاب الكمبودية . وينبغي لحكومة المصالحة الوطنية الكمبودية المؤقتة أن تعد لانتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف دولي تسمح للشعب الكمبودي بممارسة حقه في تقرير المصير ، والشعب الكمبودي وحده هو الذي يمتلك الحق السياسي والمعنوي في تحديد من يحكمه .

وأشار ممثل فييت نام عددا من النقاط الثانوية سعيا منه إلى التعتيم على الموضوع . ولن أثقل على الجمعية بالخوض في كل منها . ولكن اسمحوا لي أن أقول كلمة عن الادعاء بأن سنغافورة سمحت بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها .

إن أي عضو في الأمم المتحدة بإمكانه أن يزور سنغافورة بحرية وأن يتجول بحرية في طول وعرض البلاد - وهي كما تعلمون ليست بلدا كبيرا ولن تحتاج إلى الكثير من الوقت للقيام بذلك - وأن يرى بنفسه الواقع والحقيقة هناك .

وللأسف ، فإن من يزور فييت نام سيجد حركته مقيدة بدرجة أكبر . وأشك في أنه سيستطيع ، على سبيل المثال ، الوصول إلى القواعد الموجودة على خليج كام رانه ودانانغ ليرى بنفسه أي قوات أجنبية ترابط هناك .

وفي الختام ، وصف ممثل فييت نام سياسة سنغافورة تجاه كمبوديا بأنها سياسة "الغارس المتفرد" . وأود فقط أن أذكّر ممثل فييت نام بأن هناك ١٣٢ بلدا مؤيدا لسنغافورة ولرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في موقفها من كمبوديا . وأنصح ممثل فييت نام أنه إذا قال لك ١٣٢ بلدا إن هناك خطأ فمن الأفضل لك أن تتحقق منه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثلة فييت نام التي ترغب في أخذ الكلمة مرة أخرى لممارسة حق الرد .

السيدة تون نو تي نين (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن من يزرع الريح يحصد العاصفة . فييت نام لم تكن البادئة بهذه المهاترات الكلامية ، وردّت لمجرد أن تضع الأمور في نصابها . فالنهج الفييتنامي المبدئي والبنّاء تجاه مسألة كمبوتشيا مشروح في البيان الذي ألقاه رئيس وفد بلادي عصر اليوم . ولذا فإنني سأمتنع عن أخذ المزيد من وقت جمعيتنا الثمين .

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط الأعضاء علما بأن الرئيس تلقى طلبا من الممثل الدائم لليبيا بوصفه رئيسا لمجموعة الدول العربية مفاده أن تنظر الجمعية على سبيل الاستعجال ، خلال جلستها العامة يوم الغد ، في مشروع قرار مقدم في إطار البند ٣٩ من جدول الأعمال ، "قضية فلسطين" . ويجرى حاليا توزيع مشروع القرار هذا ، الوثيقة A/44/L.2 .

وبالتالي ، يزمع الرئيس أن يتناول البند ٣٩ عصر يوم غد بعد الاستماع إلى المتكلمين المدرجة أسماؤهم على قائمة الجلسة .

رُفعت الجلسة الساعة ١٩/١٥